جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

عنـــــــوان المذكرة

الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الاقتصاد العالمي

مذكرة مكملة ضمن مقتضيات لنيل شهادة ماستر في الحقوق
تخصص: قانون أعمال

من إعداد الطالب: **تحت إشراف الدكتور:**

- **سمية دقموسي** **د.رابحي لحضر**
- **صابرين قمري**

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	الصفة
دمانة محمد	أستاذ محاضر	رئيسا
رابحي لخضر	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا
سعيد تركي	أستاذ محاضر	مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر والعرفان

حمد الله تعالى ونشكره الذي سدد خطانا ووفقنا في هذا العمل

المتواضع

يسرنا أن نتقدم بالشكر والامتنان الى الأستاذ المشرفعلى هذا العمل

ولم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته نتمنى له دوام الصحة والعافية

والمزيد منالنجاح والتألق في حياته.

الدكتور ""**رابحي لخضر**""

والى كل أساتذتنا بقسم الحقوق بجامعة عمار ثليجي

الذين رافقونا طيلة مشوارنا الجامعي

الى كل من ساعدنا وتحمل معنا مشاق العمل والتعب من قريب

وبعيد

اهداء

نحمد الله خالق السماوات العلى الذي بفضله اتممنا هذا العمل بمعاونه ربي سبحانه وتعالى فله الشكر والمنية وصلى الله وسلم على الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة وازكى التسليم

الى الوالدين الكريمين

الى كل العائلة

الى كل الأصدقاء

الى كل من يعرفنا

الى كل من شارك في انجاز هذا العمل المتواضع

والى كل من وسعهم القلب ولم يسمهم قلمي

عرف العالم الكثير من التغيرات على الصعيد الاقتصادي وعلى الاقتصاد العالمي ككل حيث حيث كثيرة من المتغيرات التي عبرت عنها مجموعة من المظاهر الاقتصادية ونمو بعض أنواع التعاملات الاقتصادية التي ظهرت في العصر الحديث، حيث كانت الشركات المتعددة الجنسيات من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية ومن العوامل الدافعة باتجاه بروز الظاهرة بسبب ما تملكه من امكانيات هائلة سواء كانت هذه الامكانية مادية او بشرية ساعدتها على الانتشار الواسع والسريع في كل ارجاء العالم ، حيث تمارس هذه الشركات نشاطها الاقتصادي في مختلف دول العالم وتسيطر على اقتصاديات الدول التي تمارس فيها النشاط والتي تتمثل في أغلبها في الدول النامية بشكل خاص من خلال سيطرتها على مصادر الموارد الاولية في تلك الدول اضافة الى سيطرتها على القرار السياسي في اغلب تلك الدول المستضيفة لها.

حيث يرجع تاريخ ظهور هذه الشركات بدا منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما بدأت الشركات الأمريكية والأوربية واليابانية بنشر نشاطها الإنتاجي وتوسيع استثماراتها خارج حدودها الإقليمية والوطنية وقد عرفت تلك الشركات بأكثر من تعريف على انها تلك الشركات التي تمارس نشاطها صناعياً وتجارياً وقد تطورت تلك الشركات بشكل لافت للنظر وقد كان وراء ذلك التطور والظهور عوامل اقتصادية وقانونية وسياسية واجتماعية ساعدت على منح هذه الشركات السيطرة على سياسات العديد من دول العالم.

حيث تعد الشركات المتعددة الجنسيات القوة المحركة للاقتصاد العالمي وقد شكلت هذه الشركات منذ ظهورها نقطة تحول هامة في النشاط الاقتصادي العالمي الذي كان سائدا في ذلك الوقت، واليوم تشكل هذه الشركات القوة المؤثرة في صنع الأحداث والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم، وبالتالي أصبحت تلك الشركات القوة المتحكمة والمسيطرة على اهم النشاطات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم وهذه الصفة تعتبر من ابرز سمات هذه الشركات ويرجع السبب في ذلك أن تلك الشركات تعمل وفق نطام اقتصادي مهم وهو تدويل عناصر الانتاج وخاصة العمل وراس المال، كما وتعد هذه

الشركات القوة الدافعة الرئيسية لظاهرة العولمة التي تعد المحدد الأساسي لعمليه التنمية الاقتصادية في اغلب دول العالم ، وتمارس هذه الشركات عملها من خلال شبكة معقدة من الهياكل التنظيمية التي تنخرط في عمليات الانتاج العالمي ويمثل ظهور هذه الشركات الصورة الجيدة لتنظيم النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة من خلال سيطرة تلك الشركات على اغلب النشاط الاقتصادي في العالم مخترقة في ذلك كل الأنظمة والتعليمات ومتجاوزة الحدود الإقليمية والسيادة الوطنية لأغلب دول العالم

وتشكل هذه الشركات مجموعة من التأثيرات التي تضرب كل اقتصاديات العالم من دول متطورة واخرى نامية، هذه التأثيرات التي تعتبر ايجابية وسلبية في حين أن سلبياتها الاكثر للوضوح.

حيث تكمن أهمية الموضوع في انتشار الشركات المتعددة الجنسيات في العالم وكثرة الجوانب التأثيرية لها، بحيث يلاحظ توجه الشركات متعددة الجنسيات التي في الاصل نتطلق من الدول المتطورة وتتوجه الى النامية حيث الفائدة الكبيرة لدول الاقتصادية التي منها تنطلق الشركات متعددة الجنسيات لتجد نفسها في الكثير من الدول النامية ومع الاشتراك مع الكثير من غيرها من الدول التي تتشارك في التكنلوجيا والتسيير وفي المقابل توفر البلدان المستضيفة النامية الكثير من المؤهلات والإمكانيات التي تستثمر فيها المؤسسات متعددة الجنسيات.

ومن اهداف الموضوع هو التعرف على المؤسسات متعدد الجنسيات وتاريخ تطورها خلال السنوات الأخيرة في العصر الحديث حيث أن الأمر يعرف توسعا كبيرا لمثل هذه الشركات التي تعمل على استغلال الدول النامية واستغلال ممتلكاتها

والتعرف على الأثر الذي يفرض سوق الشركات متعددة الجنسيات على الدول الاقتصادية الكبرى وتأثيرها السلبي على الدول المستضيفة.

والهدف الاسمى في الموضوع هو التأثير السلبي على الاقتصاد العالمي من خلال الدراسة والتحليل .

ومن اسباب اختيار الموضوع الذي هو حديث الدراسة حيث تطرقنا الى الموضوع من جانبين موضوعي وذاتي فالذاتي يتمثل في الرغبة الشخصية لدراسة الموضوع لأهميته في العصر الحديث حيث الانتشار الكبير للظاهرة في الوسط العالمي

ومن الاهداف الموضوعية هو الامر البديهي مصطلح الشركات متعددة الجنسيات ذلك المصطلح الذي يعتبر غنيا بقوته وهو الذي يمثل صفة القوة لأصحاب الشركات من دول وافراد، كذلك تأثيراتها السلبية على اقتصاديات الدول المستضيفة التي في الغالب نامية.

ولاثراء الموضوع اكثر فقد اعتمدنا على الدراسات السابقة المتمثلة في **دراسة لمزي مفيدة وسالمي وردة الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية بمجلة ايلزا للبحوث والدراسات المجلد 05 العدد 01 لسنة 2020** وقد اعتمدت على المنهج التحليلي أما النتيجة المتوصل إليها هو أن على الدول النامية الاعتماد على قدراتها المحلية الوطنية في تحقيق التنمية الشاملة، وعدم التعويل على هذه الشركات، وإنما اعتبارها كعامل مساعد في تحقيق التنمية.

كما تم الاعتماد كذلك على دراسة **سهيلة زوين النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر شعبة الحقوق تخصص :قانون دولي خاص جامعة جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2017- 2018**

حيث توصلت الى أنه تعتبر الشركات متعددة الجنسيات وحدات فرعية منتشرة عبر العديد من الدول المرتبطة بالشركة الأم، بعلاقات قانونية منظمة تخضع لإستراتيجية إقتصادية محكمة، ولإدارة موحدة، وتتمتع بشخصية قانونية مستقلة، مع ممارسة نفس النشاط الاقتصادي .كما تعد هذه الشركات العملاقة أبرز معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتجه إلى الإندماج بهدف تحقيق تركيز إقتصادي ومنافسة أوسع، وربح أكبر من خلال إحتكاره للدول المضيفة وخاصة النامية منها التي مازالت تمنح ضمانات وحوافز لجلب الإستثمار إليها، وترتبت عنها آثارا غلبت عليها إنعكاسات سلبية أدت إلى أضرار وخيمة،

وعليه وجب على الدول المضيفة القيام برقابة داخلية وخارجية منظمة تضمن حقوق كل طرف.

ومن خلال الغوص في الموضوع فقد واجهنا الصعوبات في قلة الدراسات في المجال فقد تشكل الشركات المتعددة الجنسيات اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي، لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة، تمتد إلى مختلف دول العالم. وتعدد أنشطتها ومنتجاتها بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح، مستفيدة من منجزات التقدم العلمي والتقني الذي تتميز به.

لقد ازداد الاهتمام في المدة الأخيرة بالشركات المتعددة الجنسيات لما لها من تأثير على تنمية الدول النامية، والتدخل في شؤونها والتي يتم استغلال ثرواتها الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية، وقد حاولت من خلال هذا البحث التطرق إلى ماهية الشركات المتعددة الجنسيات ومدى تأثيرها على عملية التنمية في البلدان النامية.

ومن خلال ما سبق في الإشكالية:

ما مدى تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي؟

وللاجابة على الاشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي فنحن بدراسة مفهوم للشركات متعددة الجنسيات و تطورها التاريخي .

حيث قسمنا الدراسة الى:

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للشركات متعددة الجنسيات

المبحث الاول :

المبحث الثاني:

الفصل الثاني: الأثار الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات

المبحث الاول :

المبحث الثاني:

تمهيد

كثيرة هي مظاهر العولمة الاقتصادية التي تتمثل في الشركات المتعددة الجنسيات اليت تعرف انتشارا واسعا في العالم اليوم وهي من المظاهر الغالبة في الدول الكبرى التي توجه نظرتها الى الدلو النامية من خلال استغلال مواردها البشرية وثرواتها الطبيعية لذا نتطرق فيها الفصل الى مبحثين :

المبحث الأول: مدلول لشركات متعددة الجنسيات

المبحث الثاني: الإطار القانوني لشركات متعددة الجنسيات

المبحث الأول: مدلول لشركات متعددة الجنسيات

شهد مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات تغيرا وتطورا خلال القرون الثلاثة الماضية ومع ذلك لم يستقر الكتاب والمفكرين على تعريف موحد لتلك الشركات اذا تعددت التعريفات بقدر تعدد الكتاب الاقتصاديين الذين اسهموا في هذا الميدان .إضافة إلى تعدد جوانبها وأبعادها الاقتصادية والقانونية والسياسية والتنظيمية حيث نتطرق إلى مفهوم الشركات متعددة الجنسيات (المطلب الأول) وفي (المطلب الثاني) إلى الشخصية القانونية الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات

يركز بعض المختصين في تعريفهم للشركات المتعددة الجنسيات على ملكية الشركات بينما يركز البعض الأخر على حجم وضخامة هذه الشركات منطلقين من الخصائص التي تتميز بها هذه الشركات لذا نتطرق إلى تعريف الشركات متعددة الجنسيات (الفرع الأول) والى نشأة وتطور الشركات متعددة الجنسيات (الفرع الثاني) وفي (الفرع الثالث) نتطرق إلى خصائص الشركات متعددة الجنسيات

الفرع الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات

عرف الاقتصادي توجندات الشركات متعددة الجنسيات بانها" تلك الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتوجاتها في أكثر من دوله واحدة"[1]

[1] عبد القادر عزوز، الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي،دار الامل للنشر والتوزيع، حلب، 2006 ، ص 56.

بينما يعرفها بعض الاقتصاديين" بانها كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصولا ومكاتب واستثمارات و ... الخ في دولتين أو أكثر ويمتد نشاط هذه الشركات على كافة جوانب ومفاصل الحياة الاقتصادية كالمجال الصناعي والتجاري والمالي"

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) بانها" كيان اقتصادي يزاول النشاط التجاري أو التجارة والإنتاج عبر مختلف القارات في العالم وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكلك قراراتها تخطيطاً شاملا"[1] ومن هنا أتى تعبير الشركة متعددة الجنسيات التي تتكوَّن في حقيقة الأمر من عدة شركات موزعة في بلدان مختلفة ولكل منها جنسيتها الخاصة بها وكيانها القانوني القائم بذاته. ولكنها تخضع للشركة الأم التي تنسِّق فيما بينها وفقاً للسياسة العامة للشركة والمتعلقة بالإدارة والتنظيم والإنتاج والاستثمار والتسويق وتوزيع الأرباح. وقد تمنح الشركة الأم درجات مختلفة من الاستقلالية لهذه الشركة الفرعية أو تلك المرتبطة بها حسب الأقدمية وخبرة القائمين عليها وظروف العمل والنشاطات وضخامتها. وتُطلق عادة تسمية دولة المركز على البلد الذي تتوضَّع على إقليمه الشركة الأم، في حين تسمَّى الدولَ المضيفةَ تلك البلدان التي تمارس فيها الشركات الفرعية نشاطاتها وتتمتَّع بجنسيتها. وتخضع الشركة متعددة الجنسيات لملكية وإدارة عدة أشخاص طبيعيين واعتباريين، من جنسيات مختلفة، وتباشر نشاطاتها الإنتاجية والتجارية في عدة بلدان، وهذا ما تختلف بشأنه عن الشركات الوطنية التي تتمتَّع

[1] محمد صبحي الاتربي، مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات، دار الثورة للصحافة والنشر بغداد، 1977، ص25 .

بجنسية إحدى الدول، ولكنها تمارس نشاطاتها في دول مختلفة عبر فروعها والشركات التابعة لها[1].

إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة ويتضح ذلك بان هذه الشركات تتمتع بقدرة كبيرة من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأسمال والعمل فضلا عن مزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين مختلف الدول في العالم وهي بهذا الدور تساهم ومن خلال تأثيرها في بلورة خصائص وأليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد كما وتعتبر تلك الشركات من العوامل الأساسية التي ساعدت على بروز ظاهرة العولمة وعليه فان المفهوم الاقتصادي لتلك الشركات سواء أكانت هذه الشركات خاصة أو عامة فهي تتميز بموقفها الاستراتيجي العالمي في تسيير مواردها الاقتصادية والفنية الخاصة بالإنتاج إذ تعمل هذه الشركات في ظل شروط الاحتكار الأقلية للمشروعات وليست وفقا لشروط المنافسة الحرة.

أما التعريف العلمي للشركات المتعددة الجنسيات فإنها " لتلك الشركات التي تمتد فروعها إلى عدة دول وتحقق نسبة هامة من إنتاجها السلعي والخدمي الكبير خارج حدودها الإقليمية الأصلية وذلك من خلال الاستراتيجية عالمية موحدة، تتسم باستخدامها لأحدث المبتكرات العلمية والتكنولوجية كالحاسوب الالكتروني والأنترنيت والهواتف الجوالة وتدار بصور مركزية في موطنها الأصلي[2]

[1] عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2002م، ص 99.

[2] منى قاسم، الشركات المتعددة الجنسيات وأهميتها في الاقتصاد العالمي، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، السنة4 ، العدد 1 ، 1988، ص 53.

وعليه يمكن القول أن الشركات المتعددة الجنسيات هي شركات كبيرة تستطيع ان توصل إنتاجها إلى خارج حدودها الإقليمية بحكم امتلاكها الطاقة الموارد الاقتصادية والمالية والتكنولوجية والقدرات الإدارية والمهارات التسويقية الكبيرة والتي تتجسد فيها أيضا كل معايير التكامل الاقتصادي العالمي.

الفرع الثاني: نشأة وتطور الشركات متعددة الجنسيات

يذهب جانب من العلماء والكتاب إلى إعادة جذور الشركات المتعدة الجنسيات إلى العصور التاريخية القديمة حيث أكدت بعض المصادر التاريخية عن وجود علاقات تجاريه بين الإغريق والفنيقين من العراق القديم خاصة تجارة الأموال المنقولة بينما يرى أخرون بان نشأة هذه الشركات يعود إلى القرون القليلة الماضية تحديدا عندما بدا تجار الدول الأوربية بتوسيع نطاق أعمالهم لتشمل مناطق مختلفة من العالم وهذا الأمر يتطلب رؤوس أموال ضخمة لكي تتمكن تلك الشركات من إدارة أعمالها ونشاطها التجاري من اجل تحقيق الهدف من وجودها بينما يتفق معظم الفقهاء والكتاب الاقتصاديون على أن نشأة وظهور هذه الشركات يعود إلى أواخر القرن التاسع عشر عندما بدأت الشركات الأمريكية والأوروبية بنشر نشاطها التجاري والإنتاجي وتوسيع استثماراتها خارج حدودها الوطنية والإقليمية.[1]

ومنهم من يرجع الجذور التاريخية للشركات المتعددة الجنسية كفكرة اقتصادية أيضا إلى عهد الفيزوقراط «الاقتصاد الطبيعي "حيث كانت الملكية مشاعة لعناصر الإنتاج أما الشركات المتعددة الجنسية كدينامية اقتصادية ترجع إلى عصر الثورة الصناعية حيث تم تدوين

[1] باسم محمد صالح، الشركات القابضة كصيغة من صيغ الشركات متعددة الجنسية، محاضرا ت ملقاة على طلاب ماجستير جامعة بغداد وجامعة بابل ،1999-2000، ص 23.

عنصر راس المال وتوظيفه في الصناعة في نطاق استثمار العمالة والمواد الأولية من المستعمرات .في حين ان الشركات متعددة الجنسية كمذهب اقتصادي– سياسي برزت إبان السبعينيات في اطار الحرب الباردة وبروز التكتلات الاقتصادية وتعاظم النفوذ الاقتصادي لأوروبا في خضم العولمة الاقتصادية وعليه تؤكد دلالات التاريخ الاقتصادي أن الشركات متعددة الجنسية هي في حقيقتها ذراع من اذرع الرأسمالية من جهة والعصب المركزي للعولمة من جهة أخرى وعليه شهد هذا العصر ثورة صناعية وتجارية كبيرة بسبب ضخامة رؤوس الأموال المستخدمة في الميدان التجاري والاقتصادي مع زيادة حجم الاستثمارات من اجل تحقيق الهدف الذي وجدت من أجله تلك الشركات إلا وهو الربح التجاري[1].

حيث شهدت هذه الشركات تطورا ملحوظا بعد الحرب العالمية الثانية خاصة في ستينات القرن الماضي تحديد عام 1960 وبداية عام 1970 حيث نمت تلك الشركات بمعدل يفوق نمو اقتصاديات الدول الرأسمالية المتطورة نفسها بالضعفين إذ بلغ معدل نموها السنوي حوالي 10% بينما بلغ النمو الاقتصادي لهذه الدول المتطورة 5%[2]

وقد بلغ عدد الشركات المتعددة الجنسيات عبر العالم 74,7 فرعا عام 1960 وتطورت فيما بعد حتى وصلت في بداية عام 1970 إلى حوالي 35,000 فرعا وهي في تزايد مستمر وتنتج اكثر من (22) سلعة مختلفة ومتنوعه في شتى المجالات الاقتصادية كما تتميز بكثرة الإنتاج والنوعية بسبب استخدامها الطرق والأساليب التكنولوجية الحديثة حيث تقدر مبيعات تلك الشركات في الوقت الحاضر حوالي % 80 من مبيعات العالم ،

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32 ، 2007، ص 16.

[2] ِكريم نعمة، أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي الجديد، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27 ، 2006، ص 12.

وفي عام 1995 تحديدا بلغ عدد هذه الشركات حسب قائمة فورشت (500)شركة تتركز (418منها في ثلاث مناطق اقتصادية رئيسية وهي منطقة الاتحاد الأوربي وتضم 155) (شركة ومنطقة الولايات المتحدة الأمريكية وتضم 153 شركة واليابان وتضم (141) شركة وقد بلغ إيرادات تلك الشركات حوالي 11,378 تريليون في عام 1995والذي يمثل % 171من الناتج المحلي لولايات المتحدة الأمريكية و 45 %من الناتج المحلي الإجمالي العالم . أما أصول هذه الشركات فقد بلغت نحو 11,2 تريليون دولار وعدد العاملين فيها 37,2 مليون عامل وصافي أرباحها نحو 323,4 مليار دولار، وتستحوذ على حوالي 40 %من حجم التجارة العالمية، وتشير بعض التقديرات الحديثة بان عدد الشركات الأن قد بلغ 65 ألف شركة وتمتلك الدول الصناعية المتقدمة (50) الف شركة أي حوالي 77% من مجموع أجمالي الشركات في العالم أما بقية

دول العالم فتمتلك أكثر من (15) ألف شركة تمثل 13 %من مجموع تلك الشركات وقد بلغت حصة الدول النامية منها (92460) شركة تركزت حوالي % 65 منها في دول جنوب شرق وشرق أسيا و 28%في أمريكيا اللاتينية و 5 %في غرب أسيا و 2 %في أفريقيا. [1]

الفرع الثالث: خصائص الشركات متعددة الجنسيات

تعدُّ الشركات متعددة الجنسيات إحدى الظواهر الأساسية لما يسمَّى بالعولمة الاقتصادية، وذلك من خلال ما تملكه من إمكانيات هائلة على مختلف المستويات التمويلية والإنتاجية والإدارية والتسويقية والتكنولوجية وغيرها. وكذلك بما تتَّسم به هذه الشركات من

[1] يحيى عبد الرحمن رضا، الجوانب القانونية لمجموعة الشركات عبر الوطنية، دار النهضة، القاهرة 1994م . ص 230.

خصائص عامة تميّزها من غيرها من الوحدات الاقتصادية الفاعلة على الصعيد العالمي. وأهم هذه الخصائص:

1. التأثير في النظام الاقتصادي العالمي، إذ تتحكَّم الشركات متعددة الجنسيات بمعظم الإنتاج الإجمالي العالمي والتبادلات التجارية والاستثمارات الدولية. وهي تملك ما لا يقل عن ثلثي مجموع الأصول الثابتة في العالم، فضلاً عن احتياطاتها النقدية التي تفوق بكثير احتياطات البنوك المركزية لدى عدد من الدول المتقدمة كألمانيا وفرنسا واليابان. كما تحقق أرباحاً تتجاوز ميزانيات دول كثيرة. فهذه الشركات لا هدف لها سوى تحقيق حد أقصى من الأرباح، ولذلك فهي تحاول دائماً منافسة النظام الاقتصادي والإداري والقانوني للدول التي تمارس أنشطتها على إقليمها. بل تذهب إلى أبعد من ذلك بتهديد مصالح النظام الدولي الاقتصادي بأسره القائم على مبادئ سيادة الحرية الاقتصادية والمنافسة الحرة والقضاء على الاحتكار.[1]

2. ضخامة حجم رؤوس الأموال المستثمرة والعمالة والإنتاج والمبيعات والإيرادات المحققة والهياكل التنظيمية والإدارية للشركات متعددة الجنسيات ومخصصات الإنفاق على البحوث والتطوير. وتدل على ذلك معدلات النمو التي حققتها هذه الشركات والتي تفوق بنحو الضعف معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول الصناعية المتقدِّمة.

3. الانتشار الجغرافي الواسع للشركات متعددة الجنسيات وفروعها المختلفة، والتي تنشط في معظم الأسواق العالمية، بما تملكه من إمكانات ضخمة على جميع الصعد السياسية والاقتصادية والتكنولوجية. وهناك اليوم نحو خمسين ألف شركة متعددة الجنسيات لها أكثر

[1] عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2002م . ص 89

من ربع مليون فرع في العالم. وتستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على النصيب الأكبر منها. وأهم هذه الشركات المعروفة على الصعيد الدولي: جنرال موتورز وفورد وفيات وتويوتا وفولكسفاغن ورينو ونيسان للسيارات، و I.B.N للكمبيوتر، وجنرال الكتريك وهيتاشي وتوشيبا وإريكسون للإلكترونيات والاتصالات، وأريكسون ورويال دوتش وبريتش بتروليوم للنفط، ونستله للتغذية. الخ. على سبيل المثال، تسيطر شركة I.B.N على نحو ثلث سوق الحواسيب في العالم، وتحتكر الشركات البترولية الكبرى والمسمَّاة بالأخوات السبع نحو ثلثي السوق العالمي للنفط. وقد تتعامل هذه الشركات فيما بينها من دون إذن مسبق من الشركة الأم التي يقتصر عملها على الإدارة والتنسيق والتخطيط فقط للشركات التابعة لها والمنتشرة في جميع أرجاء العالم.

4. التركُّز في النشاط الاستثماري، إذ تتوضَّع معظم الاستثمارات التي تباشرها الشركات متعددة الجنسيات في الدول المتقدِّمة، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي واليابان، في حين لا تنال الدول النامية سوى جزء يسير من مجمل هذه الاستثمارات التي تتركز في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وهي تتَّجه بمعظمها إلى قطاع الصناعة والخدمات في الدول المتقدِّمة وإلى قطاع الصناعة الاستخراجية في الدول النامية. وتفضِّل عادة الشركات متعددة الجنسيات توظيف رؤوس أموالها واستثمارها لدى الدول الغربية المتقدِّمة لما تحققه لها الفرص الاستثمارية الجاذبة وزيادة القدرات التنافسية من عوائد وأرباح مرتفعة، وكذلك لتوافر الخدمات ووسائل النقل والطاقة والتكنولوجيا لدى هذه الدول. [1]

[1] عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 102.

5. تنوُّع الأنشطة التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية. فهي تعتمد على سياسة التنوع والتشعب في إنتاج السلع من أجل التخفيف من الخسائر المحتملة. وهذا يؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين هذه الشركات والفروع التابعة لها. فعلى سبيل المثال تعمل شركة ميتسوبيشي اليابانية في إنتاج السيارات والصناعات الثقيلة والمواد الكيماوية، وتملك الشركة الدولية للتلغراف والتليفون شبكة واسعة من فنادق الشيراتون المنتشرة في جميع أنحاء العالم، وهنالك شركات أخرى تعمل في عدة مجالات في آن معاً، تمتد من الصناعات الغذائية الخفيفة إلى استغلال الطاقة النووية[1]

6. القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار والموارد ورؤوس الأموال والاحتياطيات النقدية وإقامة التحالفات الاحتكارية على مستوى العالم، مما يساعد على زيادة الإمكانيات التنافسية للشركات متعددة الجنسيات وتحسين معدلات نموها وكفاءتها الإنتاجية والتسويقية، ومن ثم تعظيم أرباحها وإيراداتها. على سبيل المثال، توصَّلت الشركات النفطية السبع وهي بمعظمها أمريكية وأوربية، في نهاية حقبة الستينيات من القرن الفائت، إلى اتفاق ضمني فيما بينها، شكَّل ولمدة طويلة نسبياً قانوناً نفطياً احتكارياً عالمياً فيما يتعلق باستغلال وتوزيع المشتقات النفطية على الصعيد الدولي.

7. تكوين أنماط جديدة من التخصُّص والتقسيم الدولي للعمل والإنتاج، إذ أصبح من المألوف أن تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتجزئة إنتاج السلعة الواحدة بحيث تتخصَّص كل منها بإنتاج جزء من السلعة أو بعضها، وخاصة في قطاعات الصناعة الكهربائية والإلكترونية والهندسية والسيارات. وهكذا يتم تجاوز التقسيم التقليدي للعمل القائم على تخصُّص الدول

[1] محمد السيد سعيد، الشركات المتعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1978م). ص 56.

الصناعية في إنتاج السلع ذات التكنولوجيا المتطوِّرة، وتقتصر الدول النامية على إنتاج المواد الأولية والسلع الغذائية.[1]

8. القدرة على احتكار التكنولوجيا بما يستجيب لمتطلبات السوق وتحسين الكفاءة الإنتاجية والمردود المادي، ولهذا تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتخصيص أموال ضخمة لأنشطة البحث والتطوير وإنشاء مراكز وبنوك للمعلومات واستخدام الأساليب الحديثة في الدعاية والترويج لمنتجاتها، وكذلك احتكارها لبراءات الاختراع وتسويقها في العالم وفق مصالحها الإستراتيجية في هذا المجال.[2]

المطلب الثاني: الشخصية القانونية الشركات متعددة الجنسيات

إن جميع التشريعات الوطنية المختلفة تقر للشركات التجارية بالشخصية المعنوية، ولما كانت الشركات متعددة الجنسيات شركات تجارية، فإنها هي الأخرى تكتسب الشخصية المعنوية وتتميز ببعض السمات الخاصة بها ذلك أنها وان كانت شركة واحدة من الناحية الاقتصادية، إلا أنها من الناحية القانونية مجموعة من الشركات .وعليه سنتناول في (الفرع الأول) تعريف خصوصية مفهوم الشخصية القانونية للشركات متعددة الجنسيات، ثم سنتطرق في(الفرع الثاني)إلى نتائج اكتسابها للشخصية القانونية.

[1] ولد محمد عيسى محمد محمود،" الشركات متعددة الجنسيات اقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 72.

[2] محمد السيد سعيد، المرجع السابق، ص 59.

الفرع الأول :تعريف خصوصية مفهوم الشخصية القانونية للشركات متعددة الجنسيات

يعود الفضل في ظهور مفهوم الشخصية القانونية إلى القوانين الوطنية وخصوصا في نطاق القانون الخاص، والذي اقتصرها بداية على الإنسان ثم انتقلت هذه الفكرة من القانون الخاص إلى القانون العام لتصل في النهاية إلى القانون الدولي الذي يتولى تنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي[1]

ومن خلال دراسة بيئة الشخصية القانونية الدولية وهو المجتمع الدولي تتجلى أمامنا مجموعة من المتطلبات التقليدية والحديثة، تتفاعل فيما بينها لتضع أمامنا تعريفات أو تحديدات لشروط يترتب على اكتسابها اكتساب لوصف شخص في القانون الدولي يتمتع بشخصية قانونية في إطاره.

ومن هنا فقد وضع الفقه الدولي مجموعة من التعريفات، حيث عرفها البعض على أنها " العلاقة القائمة بين وحدة معينة ونظام قانوني معين يعترف لهذه الوحدة ببعض الحقوق ويحملها بعض الالتزامات على النحو الذي يحدده هذا النظام[2]

ويعرفها آخر على أنها " أهلية اكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات، مع القدرة على حمايتها بتقديم المتطلبات الدولية سواء أكان ذلك عن طريق رفع الدعاوى أو عن طريق آخر، والقدرة كذلك على وضع قواعد القانون الدول

فيما ذهب الدكتور محمد كامل ياقوت في تحديد معالم الشخصية القانونية الدولية إلى أبعد من ذلك بقوله أن الشخصية القانونية الدولية تعتمدها عوامل التنافس والتصارع سواء

---

[1] حازم محمد عتلم، **أصول القانون الدولي العام**، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001 ، ص. 04

[2] محمد طلعت الغنيمي، **الأحكام العامة في قانون الأمم–قانون السلام**، منشأة المعارف، الإسكندرية،1970 ، ص 570.

فيما بين القوى الداخلية للوحدة أو المنظمة أو بينها ككل أو بين الوحدات الخارجية، وإذا ما تعدى من حيث العمق والاتساع حدود المعقول أدى ذلك إلى اعتلال الشخصية وانحلالها، حيث يسيطر هذا الصراع في النطاق الداخلي أو الخارجي للوحدة أو الشخص مجموعتان متنافرتان من المتغيرات، تتمثل الأولى في العوامل الدافعة إلى التعاون والتوافق والثانية في عوامل الانفصال والتفكك، وتتوقف درجة تكامل الشخصية القانونية سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي على مدى تغلب القوى الموحدة داخل الشخص على القوى المفرقة والتي تزداد تذبذبا كل ما زاد بناء واتساع وتعقيد الشخص المراد إضفاء الشخصية القانونية الدولية عليه[1].

وانطلاقا من هذه التعريفات نستنبط بأن لكل نظام قانوني حرية تحديد الأشخاص المخاطبين بأحكامه، من خلال إضفائه للشخصية القانونية عليه على سبيل الحصر أو عن طريق تحديد الشروط الموضوعية التي متى توافرت في أي كيان ترتب على ذلك إضفاء وصف الشخص القانوني عليه.[2]

حيث يراد بالشخصية المعنوية كل مجموعة من الأشخاص التي تستهدف لتحقيق غرض مشترك، أو مجموعة من الأموال تخصص لغرض معين، بحيث القانون يعترف لهذه المجموعة بالشخصية المعنوية المقررة للأفراد فتصبح مؤهلة لاكتساب الحقوق والالتزامات، وينظر اليها مجردة من أشخاص الأموال، ويختلف نشوء الشخصية المعنوية للشركات متعددة

[1] طلعت جياد لجي الحديدي، **المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2008 ، ص 119.

[2] أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2004، ص 221 .

الجنسيات باختلاف القانون الذي تأسست الشركة في ظله [1]، على أن القاعدة العامة في هذا الصدد أن الشركة تعتبر شخصا معنويا بمجرد تكوينها أي بمجرد إبرام عقد الشركة"

حيث نجد في التشريعات الوطنية على غرار الفرنسي حيث نصت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون الشركات التجارية الفرنسية لسنة 1966 على أن" :الشركة التجارية لا تتمتع بالشخصية القانونية إلا من تاريخ قيدها في السجل التجاري ."كما ذهب المشرع المصري في قانونه رقم 159لسنة 1981 في نص المادة 22 منه على انه " :يجب إشهار عقد الشركة ونظامها بحسب الأحوال في السجل التجاري ولا تقبت الشخصية الاعتبارية للشركة، ولا يجوز لها أن تبدأ أعمالها إلا من تاريخ الشهر في السجل التجاري. [2]"

أما في التشريع العراقي فان المادة 22 من قانون الشركات تنص على أن " :تكتسب الشركة الشخصية المعنوية من تاريخ صدور شهادة تأسيسها."

كما تنص المادة 183 منه على انه " :تكتسب الشركة البسيطة الشخصية المعنوية من تاريخ إيداع نسخة من عقدها لدى مجلس الشركات. [3] "

وقد اخذ المشرع الجزائري بهذا المبدأ، بحيث تنص المادة 549 من القانون التجاري على ما يلي " :لا تتمتع الشركة بالشخصية المعنوية إلا من تاريخ قيدها في السجل التجاري، وقبل إتمام هذا الإجراء يكون الأشخاص الذين تعهدوا باسم الشركة ولحسابها متضامنين من غير

[1] أحمد سي علي، " النظام القانوني للشركات عبر الوطنية المعاصرة والقانون الدولي العام" ، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009 ، ص 178.

[2] دريد محمود علي، المرجع السابق، ص 129.

[3] عزيز العكيلي، " الوسيط في الشركات التجارية دراسة فقهية قضائية مقارنة في الأحكام العامة والخاصة"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2007 ، ص82

تحديد أموالهم، إلا إذا قبلت الشركة، بعد تأسيسها بصفة قانونية أن تأخذ على عاتقها التعهدات المتخذة، فتعتبر التعهدات بمثابة الشركة منذ تأسيسها[1]"

ومنه تكتسب الشخصية القانونية حسب القوانين الفرنسية، المصرية، الجزائرية سالفة الذكر من تاريخ قيدها التجاري أما في القانون العراقي فهو يفرق بشأن الشركات الوطنية والشركات عموما، حيث تكتسب الشخصية المعنوية من تاريخ إيداع صدور شهادة تأسيسها أما الشركة البسيطة فمن تاريخ إيداع النسخة من عقدها لدى مسجل الشركة.

وعليه فالشركات متعددة الجنسيات سواء كانت شركة أم أو وليداتها تكتسب الشخصية المعنوية كقاعدة، وذلك استنادا إلى قانون الدولة الأم بالنسبة للشركة الأم، وقانون الدولة المضيفة بالنسبة لشركات الوليدة .[2] وتبقى الشركات متعددة الجنسيات محتفظة بالشخصية المعنوية منذ لحظة اكتسابها إلى غاية انتهاء الأجل المحدد في العقد أو لغاية انقضاء.

إن ما يلفت النظر في هذه الدراسة هي الشخصية المعنوية للشركات متعددة الجنسيات بحيث تتمتع كل شركة من الشركات الداخلة في مجموعة الشركات متعددة الجنسيات بشخصية قانونية مستقلة، إلا أن الشركات الوليدة تبقى تخضع للسيطرة المركزية التي تمارسها الشركة الأم، فهي تعمل في اطار برا مج اقتصادية تضعها هذه الأخيرة بغية زيادة أرباحها، إذ تكون مجرد وحدات مكملة لبعضها البعض من ناحيتين اقتصادية وقانونية، فتتحكم فيها قوة مركزية موحدة، للشركات الفروع ، ولا يعدو أن يكون مظهرا خارجيا فحسب، إذ أن السيطرة التي

[1] المرسوم رقم 75-59 المؤرخ في 70 رمضان 1395، الموافق ل 26 سبتمبر 1975، المتضمن قانون التجاري، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، عدد 101، ص 2007.

[2] أحمد سي علي،" المرجع السابق، ص 185.

تفرضها الشركة الأم على فروعها تفرغ هذا الاستقلال من مضمونه بحيث لا يبقى منه إلا المظهر الخارجي البراق.[1]

الفرع الثاني :نتائج اكتساب الشركات متعددة الجنسيات

يترتب على اكتساب الشركات متعددة الجنسيات للشخصية القانونية، كافة النتائج التي تثبت للشخص القانوني الطبيعي، إلا ما كان منها ملازما لصفة الشخص الطبيعي وذلك في الحدود التي يقررها القانون حيث تنص المادة 95 من القانون المدني على انه: "يتمتع الشخص الاعتباري بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازما بصفة الإنسان وذلك في الحدود التي يقررها القانون يكون لها خصوصا :ذمة مالية، أهلية في الحدود التي يعينها عقد إنشائها أو التي يقررها القانون .موطن وهو المكان الذي يوجد فيه مركز إدارتها.

الشركات التي يكون م ركزها الرئيسي في الخارج ولها نشاط في الجزائر يعتبر مركزها في نظر القانون الداخلي في الجزائر، نائب يعبر عن إرادتها، حق التقاضي[2]"

ولعل أن اهم النتائج هو تمتع الشركات متعددة الجنسيات بذمة مالية مستقلة وأهلية قانونية وجنسية واسم وموطن معين.

أولا :ذمة مالية مستقلة

يترتب على تمتع الشركات متعددة الجنسيات بالشخصية، المعنوية تمتعها بالذمة المالية المستقلة عن ذمم الشركاء، ويمكن تعريف هذه الذمة على أنها مجموع الحصص التي

[1] عزيز العكيلي،" المرجع السابق، ص 85.

[2] الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان 1395 ، الموافق ل 26 سبتمبر 1975 ، قانون المدني، المعدل والمتمم بموجب القانون 07-05 المؤرخ في 13 ماي2007، الجريدة الرسمية، العدد 31، 2007.

قدمها الشركاء فيراس المال.[1] وهذا الأمر يثير إشكالا للشركة الوليدة، حتى وان كان القانون يعترف لها بالشخصية المعنوية، إلا أن سيطرة الشركة الأم على الشركات الوليدة يجعل من الصعب تطبيق هذه الخاصية، خاصة من الناحية العملية.

إن الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الشركة الأم من خلال فرض سيطرتها على الشركات الوليدة المنتشرة في كافة أنحاء العالم، هو الالتزام بالخطة الاقتصادية الموحدة التي وضعتها والتي تهدف إلى زيادة أرباح الشركة المسيطرة، دون أن تضع أي اعتبر لمصالح الشركات الوليدة، أو مصالح الدولة المضيفة فهذه العلاقة تمكن الشركة المسيطرة من التحكم في الذمم المالية للشركات الفروع، وذلك لما تفتضيه مصلحتها الذاتية، كما يمكنها أن تنقل أرباح احدى الشركات الوليدة إلى شركات وليدة أخرى، وان تستخدمها في تمويل شركة وليدة أخرى ولها أيضا السلطة في غلق احدى منشآت التابعة للشركة الوليدة أو أن تخفض إنتاجها تشجيعا للإنتاج في شركة وليدة أخرى تمارس نفس العملية الإنتاجية في دولة معينة[2].

وهو نفس الموقف الذي أقرته محكمة النقد الفرنسية وتبناه القضاء الفرنسي وذلك بموجب الحكم المؤرخ في 13 ماي 1929 التي قضت بعدم الاعتراف بالشخصية المعنوية للشركة الوليدة باعتبارها مجرد واجهة لتمكين الشركة الأم من تهريب أموالها إضرار بالدائنين كما أقر أنه في حالة إفلاس احدى الشركات الوليدة يؤدي ذلك إفلاس جميع الشركات المساهمة حتى الشركة الأم إذا تحقق القاضي من عدم وجود الاستقلال القانوني للشريكة الوليدة[3]

[1] فوزي محمد سامي، " الشركات التجارية الأحكام العامة والخاصة، ط 6، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 40.

[2] فوزي محمد سامي، المرجع السابق، ص 50.

[3] عزيز العكيلي،" المرجع السابق، ص 85.

ثانيا :الأهلية القانونية للشركات

تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بالأهلية القانونية، وذلك حسب ما نصت عليه المادة 80 من القانون المدني الجزائري المذكورة آنفا، فباعتبارها شخصا معنويا يمكنها إبرام صفقات قانونية بحيث تكتسب حقوق وتتحمل التزامات، إلا ما كان ملازما للشخص الطبيعي كذلك الناشئة عن روابط الأحوال الشخصية، ويكون للشركة أهلية لا يقيدها في ذلك سوى الغرض الذي قامت من اجله.[1]

حيث يترتب على اعتبار الشركة شخصا معنويا أن يكون له أهلية قانونية، فهذه الأخيرة لها بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات كافة القواعد الخاصة بالأهلية المطبقة على الشركات التجارية عموما. [2]

ثالثا :كيان قانوني مستقل عن أشخاص الشركاء

من بين النتائج التي تترتب عن اكتساب الشركات المتعددة الجنسيات الشخصية المعنوية أن يصبح لها كيان قانوني مستقل عن نشاط المساهمين فيها، بحيث تخضع لأحكام قانونية خاصة بها، والتي قد تختلف عن الأحكام التي يخضع لها المساهمين، فهي بذلك تكتسب صفة التاجر وتخضع الالتزامات المقررة على اكتساب تلك الصفة، في حين يظل المساهمين كمساهمين فقط، دون أن تكسبهم مساهمتهم في الشركة تلك الصفة.[3]

إن إبراز هذا الكيان القانوني المتميز للشركات المتعددة الجنسيات يتقضى الإقرار لها بما يشبه الحالة المدنية للشخص الطبيعي، ومنه فلكل شركة متعددة الجنسية وكأي شركة أخرى

---

[1] رفيقة قصوري ، المرجع السابق، ص 50.

[2] دريد محمود علي، المرجع السابق، ص128

[3] باسم محمد ملحم، بسام محمد الطرانة،" الشركات التجارية"، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 90.

اسم يميزها عن غيرها، ويكون العلامة الخارجية لشخصيتها، ويمتنع اختلاطها بغيرها من الأشخاص، وبه يخاطبها الغير، وبه يخاطبهم من خلال ممثليها وتنظم القوانين التجارية الأحكام الخاصة بتكوين الاسم التجاري، وتضع القواعد الكفيلة بحمايته بوصفه أحد العناصر المعنوية للشخص الاعتباري.[1]

ومنه فان الشركات متعددة الجنسيات كقاعدة عامة تخضع لتلك الأحكام، إلا أن ما يميزها في هذا الخصوص هو الشركة الوليدة غالبا ما تتخذ اسم الشركة الأم اسما تجاريا لها، مع إضافة اسم الدولة المضيفة التي تمارس فيها نشاطها، بالإضافة إلى ذلك إن الشركات متعددة الجنسيات بوصفها شخصا قانونيا لها موطنا خاصا بها متميز عن موطن الشركاء، ويتم تحديد الاختصاص القضائي من خلال الموطن، كما تتم مخاطبة الشركة من خلاله ويستخدم أيضا كأساس لتحديد الجنسية، ويقصد بموطن الشركات متعددة الجنسيات المقر القانوني لها، الذي تعتد به في شأن نشاطها معاملتها دون تخصيص أو تعيين، كما تقتضي القواعد العامة في تحديد موطن الشخص المعنوي بانه المكان الذي يوجد فيه مركز إدارة الشركة أو المكان الذي توجد فيه إدارة الشركة في الدولة المضيفة، وذلك إذا كان المركز الرئيسي للشركة في الخارج.

ويعد مركز إدارة الشركة المكان الذي يوجد فيه نشاط الشركة الإداري والقانوني ويتم التصرف في شؤونها الإدارية [2]،

أما مكان إدارة أعمالها فيراد به مركز الاستثمار، بمعنى آخر المكان الذي تباشر فيه الشركة نشاطها، وبتطبيق هذا المعيار على الشركات متعددة الجنسيات نجد بان لكل منهما شخصية

[1] عزيز العكيلي،" المرجع السابق، ص 65.

[2] المرجع نفسه، ص 65.

قانونية مستقلة لكن الاعتماد على هذا المعيار لوحده بشأن الشركة متعددة الجنسيات لتحديد موطنها يؤدي حسب جانب من الفقه إلى القول بان موطن الشركة الوليدة هو ذات موطن الشركة الأم، لأنه مركز الإدارة الفعلي بالنسبة للشركة الوليدة والذي تصدر منه معظم القرارات ذات الأهمية في حياة الشركة الوليدة، هو موطن الشركة الأم والمسيطرة. [1]

رابعا :جنسية الشركات متعددة الجنسيات

ترتكز الشركات متعددة الجنسيات على شركة أم ومجموعة من الشركات المنتشرة في مختلف أنحاء العالم والتي تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة إذ يترتب على ذلك تمتع كل شركة من الشركات بجنسية معينة مستقلة وفقا للقانون الواجب التطبيق، أي قانون الدولة المستضيفة ويمكن تعريف الجنسية على أنها: "تلك العلاقة القانونية التي تقوم أساسها على رابطة قانونية وتبعية بين الفرد والدولة التي تنتمي اليها، وللشركة جنسية، خاصة مستقلة عن جنسية الشركاء المكونين لها.

وتنظم الجنسية بموجب قانون تضعه الدولة، فتعتبر الجنسية فكرة مركبة، لها ارتباطات بقوانين داخلية ودولية كما لها ارتباطات أخرى متعلقة بأفكار اجتماعية كالموطن. فقد عرفت من قبل محكمة العدل الدولية بمناسبة فصلها للقضية الشهيرة نوتيبوم الصادرة في 06 أفريل 1955 بأنها " :علاقة قانونية ترتكز في أساسها على رابطة اجتماعية وعلى تضامن فعلي فيما يتعلق بالعيش والمصالح والعواطف "وهي تعد من اهم الموضوعات التي تحظى باهتمام المجتمع الدولي المعاصر.

[1] عبد الوهاب عبد الله المعمري، المرجع السابق، ص 215.

ينكر الأغلبية من الفقهاء تمتع الشخص القانوني بالجنسية على غرا ر الشخص الطبيعي فلا يرون في الجنسية المقررة للشخص المعنوي والشخص الطبيعي روابط متماثلة .وتبنى الجنسية بالنسبة للشخص الطبيعي على ما يقوم بين الأفراد ووطنهم من روبط عاطفية ونفسية مختلفة، بعكس جنسية الشخص المعنوي التي ما هي إلا علاقة تبعية سياسية مع الدولة .وبالرغم من ذلك فقد جرى العمل بهذا المصطلح في مجال الشركات للدلالة على الارتباط القانوني للشركة بدولة معينة، وبمفهومه الضيق ليس معناه الانتماء بالنسبة للشخص الطبيعي لدولة ما.[1]

لم يتفق كل من الفقه والقضاء على معيار اكتساب الشركات جنسية الدولة، بحيث ذهب جانب من أهل الفقه إلى أن الشركة تكتسب جنسية الدولة التي تتأسس فيها، أو جنسية الدولة التي ي وجد بها مركزها الرئيسي، في حين يرى الجانب الأخر من الفقه أن الشركة تكتسب جنسية الشركاء أو المساهمين ويتبين أن الراي الراجح يعود للفريق الذي حدد جنسية الشركة بمركز الإدارة الرئيسي والفعلي.[2]

إن القضاء الفرنسي في الواقع قام باجتهاد في تحديد جنسية الأشخاص المعنوية بشكل عام وجنسية الشركات متعددة الجنسيات بصفة خاصة، بحيث اعتمد على عدة معايير في مراحل معاقبة لتحديد جنسية الشركة، كقاعدة عامة لتحديد جنسيتها، واستثناء اخذ بمعيار الرقابة اذ كان هذا الأخير ملائما في قضايا معينة أثناء الحرب[3].

[1] بالمهني ابتسام،" الشركات متعددة الجنسيات"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم سياسية، جامعة أدرار، 2000، ص 29.

[2] دريد محمود علي، المرجع السابق، ص 139.

[3] المرجع نفسه، ص 142.

مبحث الثاني: الإطار القانوني لشركات متعددة الجنسيات

تمتاز الشركات متعددة الجنسيات باطار قانوني خاص بها وتملك الشركات متعددة الجنسيات مجموعة من الأنواع لذا نتطرق الى المطلب الأول: مكانة الشركات متعددة الجنسيات ثم الى المطلب الثاني أنواع الشركات متعددة الجنسيات

المطلب الأول: مكانة الشركات متعددة الجنسيات

تعد الشركات متعددة الجنسيات من المشاركين المؤثرين في النظام الدولي إلى حد دفع بالبعض إلى القول : إن الشركات تمثل الأن تحديا يواجهه دور الدول في إطار هذا النظام ، حيث يثبت الواقع العملي تأثيرها على سياسيات الدول سواء داخليا وحتى دوليا، هذا ما دفعنا لضرورة بحث الطبيعة القانونية للشركات المتعددة الجنسيات ومدى إعتبارها شخصا من أشخاص القانون الدولي العام، حيث أن أشخاص القانون الدولي العام هم الأشخاص الذين ينشؤون القواعد القانونية و يخاطبون بأحكامها وبذلك تترتب نتيجتان : النتيجة الأولى أن يكون الشخص القانوني الدولي قادر على إنشاء القواعد القانونية الدولية في إطار التعاون و التبادل مع الغير و بالتراضي والاتفاق، أما النتيجة الثانية فهي أن يكون الشخص القانوني المخاطب بأحكام القانونية الدولية و له أهلية الوجوب والأداء للتمتع بالحقوق و الوفاء بالالتزامات، وفي ذلك ظهر اتجاهان سيتم بيانهما كالأتي[1] " :

الفرع الاول: الاتجاه المنكر للشخصية القانونية الدولية للشركات المتعددة الجنسيات:

وفقا للمذهب الوضعي التقليدي، وبما أن القانون الدولي يقوم على أساس الموافقة العامة للدول لا الافراد، فإن الدول وحدها ودون غيرها تعد من أشخاص القانون الدولي

[1] عمر سعد الله، مرجع سابق، ص307.

بحيث يطبق القانون الدولي أساسا على الدول على الصعيد الدولي لا على سلوك رعاياها، ومن هذه الناحية لا تكون الشركات متعددة الجنسيات مباشرة من أشخاص القانون الدولي على الإطلاق، فهي تتماثل في وضع الفرد الذي هو موضوع القانون الدولي[1]

وعليه يمكن تحديد مكانة الشركات متعددة الجنسية في القانون الدولي من خلال الاشارة إلى روابطها بدولة ما، ففي قضية شركة برشلونة للجر والانارة والطاقة رأت محكمة العدل الدولية أن الشخصية القانونية للشركة متعددة الجنسية مماثلة لشخصية الأفراد – أي كأحد رعايا الدولة وبالتالي لا تتمتع هذه الشركات بالشخصية القانونية الدولية.

الفرع الثاني: الإتجاه المؤيد لفكرة الشخصية القانونية الدولية للشركات المتعددة الجنسيات

يرى فريدمان ولفانغ أن " الشركات المتعددة الجنسيات رغم أنها لا تزال شخصا من أشخاص القانون الخاص، مثل الأفراد تماما و لكنها تقوم بأشغال عالمية النطاق و معقدة تدفعها إلى القيام بإتصالات عديدة مع مختلف الحكومات، و في حالات كثيرة مع الوكالات المالية والدولية فتقوم بإبرام العديد من العقود معها، مما دفع البعض إلى منحها الصفة الدولية وعندما يثور خلاف بينها وبين الدولة المضيفة، فهي تفضل اللجوء إلى التحكيم الدولي الذي يقوم على مبادئ القانون العام للفرقاء، وبذلك تتجنب الخضوع إلى القوانين الداخلية للدول التي تعمل فيها، فصاحب الأعمال لم يعد إذن شخصا عاديا كبقية الأشخاص ويضيف قائلا ": صحيح أنه لا يمكن إعطاء مركز قانوني لشركة خاصة مشابه لمركز الدول و المنظمات الدولية لأنها لا تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، و مع ذلك فأنها

[1] بلمديوني محمد ، بوقرط ربيعة، دور الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق التنمية، مجلة صوت القانون ، المجلد الثامن ، العدد خاص ، 2022 ، ص 575.

تشارك في تطوير القانون الدولي، لذا ينبغي منحها شخصية قانونية محدودة بحيث تخضع إتفاقياتها لقواعد القانون الدولي العام". [1]

لكن رغم ذلك يمكن القول أن الواقع العملي لم يثبت لهذه الشركات المتعددة الجنسيات الشخصية القانونية الدولية، و ذلك رغم محاولات الدول الرأسمالية اللبرالية منحها الشخصية القانونية الدولية ضمن المناقشات التي دارت بخصوص وضع مدونات السلوك الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات بما يخدم مصالحها، إلا أن وضع هذه الشركات بالنسبة للقانون الدولي العام مازال لم يتضح، حيث تعتبر كطرف ثانوي في المجتمع الدولي ودمجها في المجتمع الدولي لم يحسم بعد، حتى في ظل إصدار هيئة الأمم المتحدة مدونات السلوك الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات و تمتع هذه الأخير بحقوق والتزامات، إلا أن قواعد هذه المدونات مازالت تفتقد للطابع الإلزامي.

إن الشركات المتعددة الجنسيات تتعامل في إطار قواعد اتفاقية و ذلك من خلال انتشارها خارج مقراتها الرئيسية، فهي تبرم اتفاقيات مع الدول هذه الاتفاقيات حتى ولو لم ترقى إلى الإتفاقيات المبرمة بين الدول و المنظمات الدولية، إلا أنها تعمل ضمن قواعد القانون الدولي العام بالتالي يمكن منحها شخصية قانونية دولية في إطار القانون الدولي العام المعاصر، ولكن ليست كشخصية الدولة أو المنظمة الدولية أي أن لها شخصية دولية محدودة، ويمكن القول بالاعتراف لها بالشخصية القانونية الدولية في إطار تطوير قواعد القانون الدولي المعاصر.

[1] بلمديوني محمد ، بوقرط ربيعة، المرجع السابق، ص 576.

المطلب الثاني: أنواع الشركات متعددة الجنسيات

بإعتبار أن جميع الشركات متعددة الجنسيات لا تتمتع بنفس خصوصيات، فإنه يمكن تصنيف هذه الشركات كالتالي:

أولا :شركات ذات نمط مركزي وحيد الجنسية" Ethnocentric Entreprise "

يقصد بها الشركات التي تحمل جنسية واحدة (أي وطنية)، حيث تمتلك فروع إنتاجية في الخارج ذات مركزية إدارية، تتم فيها إتخاد جميع القرارات في المركز الرئيسي لشركة، كما يتم تسيير فروعها من طرف مواطني البلد الأصلي، من بين عيوبها أنها غير قادرة على التكييف مع متطلبات البيئة في الد ول المضيف. [1].

ثانيا :شركات ذات النمط الامركزي" Polycentric Entreprise "

هي عبارة عن شركات ذات إدارة لامركزية، بمعنى آخر وجود درجة عالية من الإستقلالية في اتخاذ القرارات على عكس النمط الأول .حيث يكتسب هذا النمط اللامركزي تعدد في الجنسيات المالكة للشركة، وعلى الرغم من هذه الإمتيازات إلا أنه يلقى صعوبات تشمل رقابة الشركة الأم على فروعها في الأسواق الأجنبية.

[11] عبد السلام أبو قحف،" اساسيات إدارة الاعمال الدولية"، ط7 ، منشو ا رت الحلبي الحقوقية، بيروت، 7002 ، ص ص133.

ثالثا :شركات ذات النمط الجغرافي" Goecentric Entreprise "

يتمتع هذا النوع من الشركات بميزة إنتشار الجغرافي، حيث تشترك الفروع مع القيادة العليا للشركة في أخذ القرارات للمجموعة ككل .كما تمتاز بكبر حجمها ذو موارد مالية وبشرية وفنية هائلة، من بين عيوبها أنها تأثر بخصائص البيئة الثقافية للبلد الأصلي[1].

رابعا :الشركات متعددة الملكية" Multiple Ownetship "

هذا النوع من الشركات يظهر في حالة إذا تعددت جنسيات ملاكها على الصعيد الدولي، أو نمو إحدى الشركات الوطنية عن طريق إندماجها في شركات أخرى دولية، أو إندماجها مع بعض الشركات في بعض الدول المضيفة.

1-**المجموعة الاولى** : وهي تشمل كل الشركات المتعددة الجنسيات المتكاملةراسيا، يكون مستوى التكنولوجي وارتفع وينحصر النشاط في الصناعات الاستخراجية والصناعية.

2-**المجموعة الثانية** : تحتوي على الشركات متعددة الجنسيات المتكاملة أفقيا، بحيث يكون فيها مستوى التكنولوجي مرتفعا، ولكنه أقل حساسية من الناحية السياسية بالمقارنة مع الصناعات الإستخراجية .ومثال ذلك إنتاج المنظفات الصناعية والأغدية وكذلك المشروبات الغازية

3-**المجموعة الثالثة** :وهي تنطوي أساسا على الشركات متعددة الجنسيات التي قوم بنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول المضيفة النامية عن طريق الإستثمار المباشر.

وفي هذه المجموعة أيضا تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع لإنتاج إحدى السلع التي يكثر الطلب عليها بإحدى الدول النامية

[11] عبد السلام أبو قحف،" اساسيات إدارة الاعمال الدولية"، ط7 ، منشو ا رت الحلبي الحقوقية، بيروت، 7002 ، ص ص133.

تمهيد :

كثيرة هي الاثار التي تترتب على الشركات متعددة الجنسيات من جانب الايجابي المترتب لصالح الدول المتطورة ومن الجانب الاخر السلبي الذي يؤثر على الدول النامية حيث نركز على الاثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي (المبحث الاول) ثم الى آثار الشركات متعددة الجنسيات في المبحث الثاني

المبحث الأول : الاثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي .

تؤكد الكثير من المصادر على ان الشركات المتعددة الجنسيات لاتمارس نشاطا استثماراً خارجياً فحسب وانما لها دورا اقتصادياً واجتماعياً له اثار متعددة خاصة في الدول النامية وسوف يتم التطرق الى تلك الاثار التي تقف ورائها الشركات المتعددة الجنسيات وكالاتي:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات:

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات:

كما هو معلوم ان الشركات المتعددة الجنسيات تهدف الى زيادة ارباحها من خلال استقلالها لموراد الطبيعية والايدي العاملة الرخيصة الثمن ، ولا يعنيها الامر اذا كان المشروع الذي تنفذه ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ولا بالنسبة لاثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لانها تركز على مصلحتها ومدى استفادتها من هذا المورد او ذاك فهي لا تستجيب تماما للمتطلبات الوطنية لانها شركات اجنبية ، لذلك تلجا الدول الدول المضيفة لاستثمارات هذه الشركات الى وضع قيود على هذا الاستثمارية بل شريطه بموافقة هيئات حكومية متنوعة وحتى مشاريعها الاستثمارية يتم تكيفها وفق معايير تحددها الدول المضيفة[1] بالاضافة الى تسابق العديد من الدول النامية الى تقديم الحوافز لتشجيع عمل هذه الشركات ومنها اعفاءات ضريبة او تخفيض في الرسوم الجمركية.

[1] هدسون جون ، وهرندرمارك ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة منصور طه ومحمد علي عبد الصبور ، دار المريخ ، السعودية لنشر ، 1987 ، ص734

سياسات تحرر الشركات من القيود على ارباحها المحولة الى بلد الام[2].

ويوجد اسلوب اخر للحوافز الا وهو السماح للمنشات التابعة لهذه الشركات باستيراد ما يلزمها من مواد ومستلزمات بدون ان تخضع للرسوم الكمركية او للضرائب وهناك طرق اخرى تلجا اليها الدول المضيفة منها استخدام المنشاة التابعة لها حجما معيناً من الموارد الانتاجية المحلية اثناء قيامها بالعملية الإنتاجية كما تدفع هذه الشركات الى توظيف نسبة معينة من الايدي العاملة من مواطني الدولة المضيفة التي تلجا ايضا الى تحديد حجم الارباح وراس المال الذي يسمح للشركة بتحويله الى الخارج لكي تحافظ على التوازن ميزان لمدفوعات لذلك يمكن القول ان هناك اثار سلبية تتركها الشركات المتعددة الجنسيات على عمليات التنمية منها.

- اهملت الشركات المشكلات التي تعاني منها الدول النامية كالموارد البشرية.

2- اهمال عملية توزيع الثروة والدخل على كافة الشرائح الاجتماعية مما يولد الفقر والبطالة بين صفوف ابناءه.

- الارباح الضخمة المحولة الى الدولة الام التي استنزفت الموارد الوطنية للدولة المضيفة والتي ضيعت الفرصة امام الاقتصاد المحلي لاستغلال او الاستثمار ذلك المورد استثمارا ذاتيا في الصناعات الوطنية.

4- خلق مصادر جديدة للموارد الاولية لسد احتياجات سكان الدول الصناعية وصناعاتها و اقتصادها بوجه عام وفتح اسواق لتصريف منتجاتها في الخارج.

[2] هدسون جون ، وهرندرمارك ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة منصور طه ومحمد علي عبد الصبور ، دار المريخ ، السعودية لنشر ، 1987 ، ص734

5- تقوم هذه الشركات ايضا بنقل التكنولوجيا الى الدول النامية قد قررت هي الاستفتاء عنها في الدوله الام بالاضافة الى ذلك ان هذه الشركات تحصل على اثمان باهضة مقابل تقديمها للمعرفة الفنية والخبرات العلمية.

6- كماان هذه الشركات تعتبر ادارة رئيسية للتكامل بين الدول الصناعية الكبرى وليس مع الاقتصادات الوطنية ومع فئة معينة من السكان في الدول النامية.

الفرع الثاني : الاثار الاجتماعية لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات

تؤكد الدراسات الاقتصادية ان الشركات المتعددة لجنسيات لاتربط اعمالها بالصناعات الوطنية في الدول النامية بل بالسياسات العامة التي تضعها هذه الشركات مما يؤدي الى زيادة الفوارق الاجتماعية بين الفئة المرتبطة مصالحها بهذه المشاريع وبين الاغلبية من السكان الذين سوف يتدهور مستواهم المعاشي وهذا الاتجاه غالبا ما يؤدي الى فتح الباب واسعا امام الفساد والى غيره من الظواهر الاجتماعية السلبية وغالبا ما تلجا هذه الشركات ان تقديم الرشوة لبعض الساسة والحكام بغية افسادهم وحملهم على قبول شروط تلك الشركات التي لاتنسجم مع واقع الدول النامية على وجه الخصوص اضافة الى اجبارهم عن التغاضي عن المخالفات القانونية اودفع ثمن اعلى من الاسعار الدولية ،كما نجحت هذه الشركات في شراء ذمم كبار المسؤولين وجندت العديد منهم لخدمتها وبمرتبات عالية جدا ، وعليه يمكننا القول ان للشركات المتعددة الجنسيات اثارا اجتماعية على الدول النامية يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:[3]

- العمل على تحجيم الصناعة الوطنية المنتجة.

[3] رمزي زكي ، السياسات التصحيحة والتنمية في الوطن العربي ، دار الرازي، عمان ، 2003، ص 23.

- تكريس الفساد والرشوة وقيم اخلاقية وضيعه.

3- زيادة الفجوة بين الشرائح الاجتماعية مما يؤدي الى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي حيث ادى توسيع قاعدة الارتباط بمصالح الشركات المتعددة الجنسيات خلال العشر السنوات الماضية الى دفع الدول النامية الى تبعية غذائية نتيجة لتطور انماط الاستهلاك وما تقوم به تلك الشركات من وسائل دعائية لترويج عن المأكل والمشرب والملبس وتقوم من اجل ذلك بصرف المليارات من الدولارات على اعلاناتها من اجل تسويق منتجاتها. اضافة الى ذلك تقوم تلك الشركات بارسال بيانات من اجل استطلاع الاراء في الصحف والاذاعات والتلفزيونات في دول النامية وذلك عبر الاقمار الصناعية لجمع اكبر كمية من المعلومات حول الثقافة المحلية بغية تصحيح منتجات الشركة التابعة لها وقد ساعدها في تحقيق ذلك ثورة المعلومات والاتصالات الحديثة مما ولد هذا العمل تنافسا شديدا بين هذه الشركات العالمية[4].

المطلب الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في نقل التكنولوجيا.

تعد الشركات المتعددة لجنسيات من اهم القنوات الناقلة للتكنولوجيا في العالم خاصة الى الدول النامية وبنفس الوقت تعتبر من اكبر محتكر للتكنولوجيا على المستوى العالمي من خلال القنوات المختلفة المنافسة لها مثل الاستيراد والاستثمارات والخدمات الاستشارية العلاقات التجارية ولهذا لعبت تلك الشركات دورا كبيرا في جميع الانشطة الاقتصادية بحكم امتلاكها لكافة الامكانيات المادية والبشرية وقد ازاد دور هذه الشركات في النظام الاقتصادي العالمي من خلال لعبها الدور البارز في الثورة العلمية والتكنولوجية اذ تقوم تلك الشركات

[4] رمزي زكي ، المرجع السابق، ص 29.

بدور فاعل ومؤثر في احداث الثورة التكنولوجية خاصة وان العالم اليوم يعيش الثورة الصناعية الثالثة وهو ما يعرف) بالثورة العلمية في مجالات الاتصالات والمعلومات والمواصلات ولهذا السبب فان التحدي المطروح امام الدول النامية هو كيفية العمل على تنمية قدراتها وامكنياتها الذاتية من اجل خلق اليات للتعامل مع تلك الشركات والامكانيات التي تمتلكها وان عملية نقل التكنولوجيا التي تتم عن طريق تلك الشركات التي تسيطر على % 80من عمليات النقل في العالم حاليا تتاثر بتوجيهات الاستثمار الاجنبي المباشر الذي تقوم به تلك الشركات عبر مناطق العالم المختلفة بحكم امتلاكها لرؤوس الاموال التي تقدر بعشرات التريليونات حيث اشارت احدى الدراسات التي شملت 500 شركة بان وارداتها عام 1995بلغت (11378) تريليون احدى عشر بليون تريليون ثلمائة وثمانية وسبعون مليار[5].

ومن جهة اخرى فان هيكل النظام الاقتصادي العالمي من المنظور التكنولوجي فانه يتاثر بشكل واضح بهيكل الاستثمار الاجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات لان هذه الشركات تقوم بدور فاعل ومؤثر في احداث الثورة التكنولوجية بحكم الامكانيات والموارد البشرية والمادية الضخمة التي تمتلكها والتي تستطيع من خلالها توجية تلك الامكانيات نحو البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي الى مجالات الاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا المتطورة التي شهدت تقدما لم يسبق له مثيل خاصة منذ اواخر القرن العشرين ولحد الان ويعود الفضل في ذلك الى النشاط الغير طبيعي الذي تقوم به تلك الشركات اذ اصبحت التطورات التكنولوجية تدخل في معظم مجالات الحياة اذ يمكن

[5]رمزي زكي ، المرجع السابق، ص 29.

للتكنولوجيا وهي لمعرفة ان تتجسد في السلع او في الكيفية اللازمة للقيام بمهمة معينة ولهذا اصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على وجه الخصوص تمثل قوة دفع حقيقية باتجاه توسيع المبادلات الدولية وتدفقات التجارة الدولية بالشكل الذي اصبحت معه التجارة الالكترونية تحتل مكانة واضحه في اطار المبادلات الدولية وهذا ما سمعت اليه الشركات المتعددة الجنسيات وهذا امر يسهم بشكل لا يرقى الية الشك في تسريع وتاثر التحرير والعولمة لذا اصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة خلال العقدين الاخيرين تمثل قوة دفع لتيارات العولمة وما يترتب عليها من اعادة في ترتيب وتقسيم العمل الدولي بشكل متوازي مع تسارع المبادلات الدولية والاستثمار المباشر، والغير مباشر، والتكنولوجيا، والعمل وتتم عملية نقل التكنولوجيا الى دول العالم خاصة النامية منها على مستويين هما[6]:

المستوى المحلي

ان عملية نقل التكنولوجيا وفقا لهذا المستوى الذي يعرف بانه تحويل خلاصات البحوث العلمية التي تقوم بانجازها المؤسسات والجامعات ومراكز البحث والمعاهد الى منتجات من السلع والخدمات ويطلق على هذا النوع من النقل) بالنقل العمودي (او) الراسي (للتكنولوجيا.

المستوى الدولي

ويتم هذا النوع من النقل للتكنولوجيا من دولة متقدمة قادرة على تحقيق) النقل الراسي (فيها الى دولة اقل تقدما لم تستطيع بعد انجاز النقل الراسي للتكنولوجيا فيها ومثل هذا النوع من النقل من دولة متقدمة الى دولة اقل تقدما يأخذ في ابسط اشكالة نقل طرق

[6] نوزاد عبد الرحمن الهيتي ،مصدر سابق، ص 230.

واساليب التكنولوجيا دون اجراء اية تعديلات لتكيف هذه الطرق والاساليب مع الظروف الاقتصادية و الاجتماعية السائدة في الدول النامية ومثل هذا النوع يطلق علية في الغالب) النقل الافقي (للتكنولوجيا[7]

وعليه يمكن القول بناء على ما تقدم فان الدول النامية خاصة تسعى الى الاستثمار الاجنبي المباشر على الرغم من ان كلفتة سوف تكون عالية مقارنة بالاثمان الاخرى لنقل التكنولوجيا كالترخيص مثلا وهذا الامر يتم من خلال تفوق الشركات المتعددة الجنسيات على غيرها من حيث المهارات الادارية والتسويق والتدريب وجميع هذه القدرات التي تمتلكها تلك الشركات تدخل ضمن المنافسة العالمية لاثبات دور تلك الشركات في نقل التكنولوجيا الى دول العالم

المطلب الثالث : دور الشركات في الاقتصاد العالمي

تمثل الشركات المتعددة الجنسيات احد اهم العوامل المؤثرة في حركة الاقتصاد العالمي فمنذ ظهور هذه الشركات في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الماضي شكلت نقطة تحول هامة وكبيرة في النشاط الاقتصادي الدولي الذي كان سائدا انذاك . وبعد الحرب العالمية الثانية ازداد عدد هذه الشركات وازدادت فروعها المختلفة في العالم حيث تعد تلك الشركات من الظواهر البارزة في الاقتصاد العالمي ذات تاثير كبير في سياسات الدول المتقدمة اذ ازداد عددها حتى اصبحت في اواسط التسعينات بحدود 35 الف شركة تتوزع على الولايات المتحدة الامريكية واوربا واليابان. وقد تجسدت ممارسة هذه

[7] نزار ذياب عساف ، مشاكل نقل التكنولوجيا وتطويعها في الدول النامية) رؤية اقتصادية (بحث منشور في المجلة ، العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الادارة و الاقتصاد المستنصرية ، المجلد الثالث ، العدد السادس لسنة2005 ، .ص 86.

الشركات في نشاطاتها في الاقتصاد العالمي من خلال نمو دورها في تدويل الانتاج والخدمات والتجارة والمساهمة في تشكيل نظام تجارة دولية حرة والتسريع في نمو اكبر للاستثمار الاجنبي المباشر والتطور السريع للعولمة المالية. ويمكن ايجاز دور او تاثير الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي من خلال النقاط الاتية:[8]

تاكيد على الصفة العالمية

لعبت الشركات المتعددة الجنسات دورا كبيرا في التاثير على اليات ومكونات النظام الاقتصادي العالمي والذي يتمثل بصفة اساسية في تطوير اداء أعمال منظم عابر القوميات الامر الذي يؤدي الى عولمة الاقتصاد حيث استطاعت تلك الشركات من تحويل العالم الى كيان موحد تتوفر فيه الاتصالات والمواصلات والمعلومات اضافة الى ذلك ومن خلال تلك الشركات بدات تنتشر العالمية على كافة المستويات الانتاجية ، والتمويلية ، والتكنولوجية و ، التسويقية ، والادارية مما اضفى عليها صفة العالمية.

التاثير على النظام النقدي الدولي

بالنظر لامتلاك الشركات المتعددة الجنسيات الاصول السائلة والاحتياطات الدولية الكبيرة والضخمة فقد استطاعت تلك الشركات من التاثير على السياسة النقدية والاستقرار النقدي العالمي من خلال التحكم باسواق المال العالمية والمؤسسات الدولية.

التاثير على التجارة الدولية

نتيجة لامتلاك الشركات المتعددة الجنسيات نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات الدولية فان تاثيرها بلا شك سيكون كبيرا على منظومة وهيكل التجارة الخارجية

[8] نزار ذياب عساف ، المرجع السابق، ص 102.

اوالدولية من خلال ماتمتلكه من قدرات تكنولوجية عالية وامكانيات مادية وبشرية والتي قد تؤدي الى اكساب العديد من الدول في العالم بعض المزايا التنافسية في الكثير من الصناعات والانشطة المختلفة.

التاثير على توجهات الاستثمار الدولي : تلعب تلك الشركات دورا كبيرا من خلال تاثيرها على الاستثمار الدولي اوالاستثمار الاجنبي المباشر إذ تشير التقديرات تقرير الاستثمار الدولي الصادر عن طريق الامم المتحدة لعام 2003 بان حجم الاستثمار الدولي المتدفق من العالم في ذلك العام قد بلغ اكثر من (300) مليار دولار والتي تدفقت في مختلف مناطق العالم.

تعمل الشركات على تكوين انماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي : ان تفاعل تاثير الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة العالمية وتوجهات الاستثمار الدولي قد يؤدي الى انماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل اذا لعبت هذه الشركات دورا رئيسيا في تعميق هذه العملية التي أصبحت واضحة المعالم وبشكل متزايد بين الدول الصناعية والنامية على حد سواء. وقد احتاجت عملية التخصص وتقسيم العمل الدولي الفرصة للدول النامية على اختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات خاصة في مجال الصناعات الكهربائية والالكترونية وخير دليل على ذلك تجربة النمور الاسيوية في جنوب شرق اسيا. [9]

[9] إبراهيم الاخرس،" دور الشركات عابرة القارات في الصين"، ط 1، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص 296.

المبحث الثاني :آثار الشركات متعددة الجنسيات

تعد ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات من أهم المواضيع المؤثرة في مجال التنمية على د ول العالم، والنامية على وجه الخصوص .التي يتم إستغلال ثرواتها الطبيعية والتدخل في شؤونها الداخلية اولأضرار ببيئتها ... إلخ .ومما لا شك فيه أن هذه الشركات تسعى دوما إلى زيادة أرباحها مستغلة الأيدي العملة الرخيصة والموارد الطبيعية، لتحقيق مآربها غير مبالية بأهمية المشاريع التي تنفدها للإقتصاد الوطني، ولا بالنسبة للآثار الناجمة عن أنشطتها ، ومن خلال ما سبق سوف نتعرض في (المطلب الأول) إلى الآثار الناجمة عن نشاط الشركات متعددة الجنسيات، وبعدها نتعرض في (المطلب الثاني) إلى تنظيم الرقابة القانونية لنشاط الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الأول: الآثار الناجمة عن نشاط الشركات متعددة الجنسيات

إن توسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات وتطبيقها لاستراتيجياتها نجم عنه بعض مجموعة من المزايا وكذا بعض العيوب، كما يشير المؤيدون لهذه الشركات أنها تحقق العديد من المزايا والمكاسب للدول النامية والاقتصاد العالمي الجديد .كما أنها لا تخلو من العيوب وعليه سوف نتطرق في (الفرع الأول) إلى الآثار الخارجية على الدول النامية، ثم سنتناول في (الفرع الثاني) الآثار المرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات. [10]

الفرع الأول: الآثار الخارجية على الدول النامية

يترتب على تطبيق الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات في الدول النامية جملة من الانعكاسات في مختلف المجالات، وهي كالتالي

[10] ملك حسان،" التحكيم كضمانة إجرائية للمستثمر"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الطارف، 2000، ص 39.

أولا :الآثار الاقتصادية

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا هاما وفعالا في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في الدول النامية وذلك بخلق فرص العمل، وتحسين مستوى الدخول وتحسين الإنتاجية وهذا ما أدى إلى زيادة حجم المناقشة بين الشركات العالمية سواء كان ذلك داخل البلد أو خارجه، ومما يلاحظ جليا أن المساهمة في عملية التنمية لا يرتبط بالتنمية الفعلية في الاقتصاد، إذ أن الشركات متعددة الجنسيات تعرض الصناعات الوطنية الناشئة في الدول النامية للخطر، ولا تطور نشاطها الصناعي[11].

تتسابق هذه الدول إلى تقديم الحوافز لتشجيع عمل هذه الشركات ومنها:

-الإعفاءات الضريبية

-التخفيض في الرسوم الجمركية

-تحرير الشركات من القيود على أرباحها المحولة للبلد الأم استعمالها لأسلوب جذاب للحوافز الذي يتمثل في السماح للمنشآت التابعة لهذه الشركات باستيراد ما يلزمها من مواد و سلع دون خضوعها للضرائب و الرسوم[12].

وغالبا ما تحصل هذه الشركات على شروط الاستثمار في عدد من الدول النامية، حيث تعد مجْحفة بحقها .ومن المعروف أن الشركات متعددة الجنسيات تسعى دوما إلى زيادة أرباحها عن طريق استغلال أو استنزاف الموارد الطبيعية، والأيدي العاملة الرخيصة ولا يعنيها مدى أهمية المشاريع التي تنفدها للإقتصاد الوطني ولا بالنسبة للآثار الناجمة عنها، سواء كان أثرا اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا، فهي لا تسعى إلا على الاستفادة من الموارد

[11]إبراهيم الاخرس، المرجع السابق، ص 298.

[12]أحمد عبد العزيز(والآخرون)...، ص 128.

الطبيعية الغير متجددة كالنفط كما أنها تعمل إلى تقليص الدور السيادي للدول النامية من حيث[13]:

-خلق جهاز أمن خاص بها، والاستغناء عن الأجهزة الأمنية في الدول المضيفة لنشاطاتها.

-تكوين أجهزة الإتصال من (اللاسلكيات وشركة بريد خاصة.)

-عدم التزامها بالقوانين الوطنية (كقوانين الأج ور، والتأمين وحقوق العمال.)

-تلتزم بقوانينها الخاصة دون الرجوع للقوانين ال وطنية في حسم النزاعات بين الأطراف (العمال والإدارة.)

-استعمال وسائل نقدية خاصة بها كوجود بطاقة الائتمان التي لا تخضع عادة لإشراف السلطات النقدية، إذ تحرص هذه الشركات على تحقيق سلامة إصدار هذه البطاقات من أي بنك عالمي[14]

ثانيا :الآثار السياسية والاجتماعية

هناك العديد من الآثار السياسية الإجتماعية للشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية، نذكر كل منها على حدي:

13

14 أنوار العبدلاوي المروني، مصطفى الرقاي،" علاقة الدولة بباقي الفاعليين الدوليين الشركات متعددة الجنسية– نموذجا"، مركز راشيل كوري لحقوق الإنسان، كلية الحقوق سلا، الرباط، 2013 ، على الموقع [http://rachelcenter.ps] تاريخ الإطلاع 20223/04/24 (12.00)

-الآثار السياسية:

إن الشركات متعددة الجنسيات تعمل على التدخل في شؤون الداخلية للدول النامية والمضيفة لها قصد تحقيق أهدافها والحفاظ على مصالحها، التي غالبا ما تتطابق مع مصالح وأهداف الدول الكبرى[15]

ولقد ذكرت منظمة " هيومانرايتس ووتش "أن شركة" نشل "تواطأت مع الجيش والشرطة في انتهاكات حقوق الإنسان، عندما قمعت احتجاجات سكان دلتا النيجر[16] وعليه يمكن القول إن السيادة الوطنية للدولة النامية المضيفة للشركات متعددة الجنسيات مهددة بالخطر نتيجة تأثيرات هذه الشركات، والتي تحدث بسبب مايلي:

-أن الشركات متعددة الجنسيات تخالف تشريعات الدول التي تعمل فيها، وخير مثال على ذلك مكافحة قوانين الاستثمار الأجنبي والسياسة الضريبية والتجارية المتعلقة بالعمل.

-مطالبة الشركات متعددة الجنسيات لحكوماتها باتخاذ إجراء ات ذات صبغة سياسة واقتصادية للضغط على حكومات الدول التي تعمل فيها لخدمة مصالحها الخاصة

-السعي لممارسة السيطرة الكاملة على موارد الدولة المتخلفة الطبيعية من خلال عرقلة جهودها واستغلال ثرواتها.

-رفضها قبول تطبيق القانون الداخلي المتعلق بالتعويض في حالة التأميم.

---

[15]أحمد عبد العزيز (والآخرون)...، المرجع السابق، ص 230.

[16]بابكر عباس الأمين، " النفوذ السياسية للشركات متعددة الجنسيات" ، الحوار المتمدن، العدد 2988 ، [http://www.m.ahewar.org] ، تاريخ الإطلاع 20223/04/24 (12.00)

في حالة نشوب نزاعات ترفض الشركات متعددة الجنسيات اللجوء لمحاكم البلد المضيف، نظرا لمكانتها الاقتصادية التي تتمتع بها وتفوقها على الدول المضيفة من الناحية الإمكانيات المادية التكنولوجية والمعلومات المتاحة[17]

2- الآثار الإجتماعية:

إن الدراسات الاقتصادية أكدت أن الشركات متعددة الجنسيات، لا ترتبط أعمالها بالصناعات الوطنية في البلدان النامية بل بالسياسات العامة التي تصنعها هذه الشركات، مما يؤدي إلى ازدياد الفروقات الإجتماعية بين أغلبية السكان الذي تدهور مستوى معيشتهم، وبين الفئة المرتبطة مصالحها بهذه المشاريع، تحت التأثير المزدوج لجهود التنمية، وارتفاع الأسعار الناتجة عن الإرتباط الوثيق بالأسواق العالمية حيث إذ تلعب هذه الشركات دورا في ترسيخ مفهوم الإنسان الاقتصادي، ونشر القيم الاستهلاكية، والمعايير الأخلاقية التي تشجع على الفساد والتفسخ الخلقي والميل إلى الاستهلاك لدى الفرد والأغنياء بطرق غير مشروعة، وتكريس الفجوة بين الشرائح الإجتماعية من خلال خلق فئة تعتاش على حساب المجتمع، ولها مواصفات غير إنتاجية مما يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار الإجتماعي والسياسي وخلق أزمات داخلية في الدول النامية

إن هذا الاتجاه غالبا ما يؤدي إلى فتح الباب الواسع أمام الفساد وما إلى ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية، وكثيرا ما تعتمد هذه الشركات على الرشوة بغية إفساد الحكام والسياسة، وحملهم على قبول شروط أكثر غبنا لبلادهم والتغاضي عن المخالفات القانونية أو دفع ثمن أعلى من الأسعار الدولية، كما نجحت هذه الشركات في شراء ذمم كبار

[17] شقير محمد لبيب،" الوحدة الَقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 300.

المسؤولين، وجندت أعداد لا يستهان بها من الفنيين والإداريين ورجال الأعمال والمهنيين ذوي المراتب العالية لخدمتها[18].

يمكن تلخيص أهم هذه الآثار الإجتماعية على الدول النامية في ثلاث نقاط كالتالي:

-تكريس الرشوة و الفساد، و قيم أخلاقية وضعية.

-تجحيم الصناعات الوطنية المنتجة، و تشجيع قيام فئة اجتماعية تعتاش على حساب المجتمع لها مواصفات غير إنتاجية.

-زيادة القوة بين الشرائح الإجتماعية، مما يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار الإجتماعي و السياسي

ثالثا :الآثار النقدية والعلمية

لا يتم نشاط البحث والتطوير في الشركات في الدول النامية، وإنما يتم في الدولة الأم، وكثيرا ما تكون التكنولوجيا المحولة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول النامية غير ملائمة مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية ... إلخ .وبما أن طبيعتها تقوم على معايير وأساليب مطبقة في البلد الأصل للشركات، فهذا يجعلها لا تتناسب وواقع تلك الدول في كل أوجه الحياة، وأحيانا تت وقف درجة نجاح الدول النامية في تحقيق أهداف التنمية التكنولوجيا المحلية على ما تقدمه من تسهيلات الشركات متعددة الجنسيات، ومدى تعاونها معها وأشكال الاستثمار المسموح لها ... إلخ

[18] حسن زعرور،" الآثار الًقتصادية والًجتماعية للشركات متعددة الجنسيات"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 01 ، كلية العلوم والتوثيق، الجامعة اللبنانية، لبنان، تموز ،1998 [https://www.lebarmy.gov.lb/ar] ، تاريخ الإطلاع 20223/04/24 (16.00)

ويمكن القول إن الشركات متعددة الجنسيات تعد إحدى الأشكال الرئيسية التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر للانطلاق نحو أسواق جديدة، لتساهم في تطويرها وانتشار العولمة الاقتصادية فيها، كما تسعى هذه الشركات لتحقيق الحرية المطلقة لحركة انتقال رؤوس الأموال وإغراق السوق بالسلع الاستهلاكية[19].

فأصبحت تشكل قوة وسلطة اقتصادية ومالية في الاقتصاد العالمي، تمكنها من الحد من نفود ودور الدولة .وتسمح لها بالتدخل في شؤون الدولة النامية .كانت ولا تزال هذه الشركات تتحكم في الاقتصاد العالمي .وفي أسعار المواد الخام وجلب فائض راس المال إلى الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، خصوصا أن اقتصاد هذه الشركات كان طيلة تسعينيات القرن الماضي يفوق نمو اقتصاد الدول المتقدمة بمعدل 6 %سنويا (الشركات متعددة الجنسيات 10 % والدول الصناعية 4)%إن أثر الشركات متعددة الجنسيات لا يقتصر على الدول النامية فحسب، وإنما تتأثر به الدول الصناعية المتقدمة أيضا وخاصة فيما يتعلق ب:

-بيئة السوق الراس مالية.

-موازين المدفوعات والاستقرار الاقتصاد .والآثار على البنية الصناعية والعلاقات القطاعية داخل الاقتصاد، وذلك على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة في الإطار القومي وفي مجمل البلاد المتقدمة

[19] حمد عبد العزيز (والآخرون)...، المرجع السابق، ص 230.

الفرع الثاني :الآثار المرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات

للشركات متعددة الجنسيات آثار احتكارية كبيرة خاصة على الدول النامية، وبالمقابل فإن للدول المتقدمة آثار وجوانب من الانعكاسات الإيجابية باعتبارها الدولة الأم، وهذا ما يظهر لنا جليا في هذا الفرع.

أولا: الأثر على الدخل والعمالة

1. **الأثر على الدخل** :يعتبر قيام الشركات متعددة الجنسيات في بلد ما، إضافة الدخل الوطني لذلك البلد، إذ تقوم بفتح أسواق جديدة والتصدير إليها هو إضافة الدخل

2. الأثر على العمالة:

إن الدول النامية تسعى جاهدة لخلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل عن طريق فتح أبوابها للشركات متعددة الجنسيات، وذلك للقضاء على العمالة فيما يلي:

-يؤدي وجود الشركات متعددة الجنسيات إلى خلق علاقات تكامل راسية و أفقية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، وذلك من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعا لتقديم الخدمات اللازمة أو المواد الخام للشركة الجديدة.

-تقوم الشركات متعددة الجنسيات بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، مما يؤدي ذلك إلى زيادة العوائد للدولة، فيمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة تخلق فرصا جديدة للعمل[20] .

-إن وجود هذه الشركات في الدول النامية قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية جراء استخدام التكنولوجيا المتقدمة.

[20]أحمد عبد العزيز(والآخرون)...، المرجع السابق، ص 230.

-إن نجاح الحكومة المضيفة في اختيار النوع التكنولوجي، سوف يؤثر إلى حد كبير على عدد فرص العمل الجديدة و مدى تنوعها.

-تزداد نسبة هروب العمالة و الكوادر الفنية و الإدارية للعمل في الشركات متعددة الجنسيات، كلما ارتفع مستوى الأجور والمكافآت التي تقدمها الشركات مقارنة بنظيرتها الوطنية.

-إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة، سيؤدي حتما إلى خلق فرص العمل الجديدة

ثانيا :الأثر على التقدم التكنولوجي

اختلفت الآراء حول دور الشركات متعددة الجنسيات في تطوير التكنولوجيا، وتحديث الدول النامية في مجالات القوة العاملة وبحوث التنمية والتطوير، فإذا قامت الشركات متعددة الجنسيات بنقل مستوى عالي من التكنولوجيا، أو التركيز على المشروعات التي تتميز بكثافة راس المال فإن هذا سوف يؤدي إلى مايلي

-ارتفاع نسبة البطالة، وخاصة العمالة غير الماهرة.

-فرص العمل جديدة قليلة.

-صعوبة تحقيق العدالة في توزيع الدخول على مستوى الدولة، مما يؤدي إلى خلق طبقات اجتماعية[21] .

-وحتى تضمن الشركات الوطنية البقاء في السوق قد تضطر إلى تقليد الشركات متعددة الجنسيات في الاعتماد على أعلى مستوى عال من التكنولوجيا

[21] شقير محمد لبيب، المرجع السابق، ص 305.

–بالرغم من أن نقل مستوى منخفض من التكنولوجيا إلى الدول النامية ضرورة ملحة لتحقيق أهدافها بشأن التقليل من البطالة، إلى أنه يؤدي لا محالة إلى فجوة التخلف بين كل الدولتين النامية و المتقدمة .

ومن جهة أخرى فإن محاولة الدول النامية لإحراز درجة عالية من التقدم التكن ولوجي، كهدف سيكون على حساب درجة تحقيقها لهدف آخر هو التقليل من نسبة البطالة .ومن تم تحقيق العدالة في توزيع الدخول وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لإفراد المجتمع

ثالثا :الأثر على الإدارة والتنمية الإدارية

تعتبر الإدارة عنصر من عناصر التكنولوجيا، إذ تلعب دورا مهما في تحديد إنتاجية كل من منظمات الإعمال والاقتصاد الوطني ككل .كما تعمل على تحديد مركزها التنافسي على المستوى الوطني والدولي.

لقد ساهمت مشكلة نقص الكوادر الإدارية ومشكلات عدم ت وافر عناصر الإنتاج من حيث الكم والجودة في تخلف الدول النامية عن ركب التقدم، إذ ترتبت عنه ازدياد طلب هذه الأخيرة على خدمات، ومساعدات الشركات متعددة الجنسيات، لسد جانب الخلل والقصور والنقص في المهارات، والكوادر الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية، والأنشطة الوظيفية في المنظمات العاملة، ويمكن تحديد إسهامات الشركات متعددة الجنسيات بالنسبة للإدارة والتنمية الإدارية في العديد من المجالات منها[22]

–تقديم أو إدخال أساليب إدارية متطورة و حديثة.

–تنفيذ برامج التدريب اولتنمية الإدارية في الداخل وفي الدول الأم.

[22] بالمهني ابتسام، المرجع السابق، ص00

-إستفادة الشركات الوطنية من نظيرتها الأجنبية بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد.

-إثارة حماس الشركات الوطنية في تنمية المهارات الإدارية، لكي تتمكن من الوقوف أمام الشركات متعددة الجنسيات.

-خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال و تنمية قدرات الطبقة الحالية.

لاشك أن لوجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية بعض الأخطار التي قد تحيط بالشركات الوطنية، والتنمية الإدارية خاصة منها هجرة الكوادر، ومطالبة العاملين بالمساواة في الأجور والحوافز[23]

المطلب الثاني :تنظيم الرقابة القانونية لنشاط الشركات متعددة الجنسيات

إن مسالة الرقابة القانونية لشركات متعددة الجنسيات تنظم من قبل تشريعات الإستثمار في مختلف الدول وتشريعات الشركات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها، إضافة إلى العقود والإتفاقيات التي تبرم مع تلك الشركات .فسواء كانت هذه الأخيرة موجودة على المستوى المحلي أو على المستوى لدولي، فهي تخضع لرقابة قانونية على النشاطات التي تمارسها .لذا فإن البحث في تنظيم العلاقات بين كل من الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات يقتضي منا تقسيمها إلى رقابة داخلية(الفرع الأول)، ورقابة خارجية(الفرع الثاني.)

[23] بالمهني ابتسام، المرجع السابق، ص00

الفرع الأول :الرقابة الداخلية على الشركات متعددة الجنسيات

أسهم كبر المشروعات وظهور العديد من الشركات متعددة الجنسيات والشركات الدولية التي تمتاز بتعدد ملاكها، وتعقد عملياتها في وضع أنظمة رقابة تشمل حسن سير العمل والالتزام بسياسات وتعليمات الإدارة العليا .إذ وضع نظام رقابي يتم تطبيقه من قبل كافة المستويات الإدارية لحماية الشركات،

يمتاز بالكفاء ة الفاعلية الفعالية ويشكل درعا واق يصد كل المخاطر المحدقة بها ويقلل إحتمالية التعرض لها كحد أدنى تفرض الدولة المضيفة رقابتها على الشركة من الناحية الداخلية بعدة وسائل، وهي كالتالي:

-مساهمة راس المال الوطني إلى جانب راس المال الوطني إلى جانب راس المال الأجنبي في تأسيس الشركة الوليدة.

-مشاركة مواطني الدولة المضيفة في إدارة الشركة الوليدة[24]

أولا :الرقابة الداخلية من خلال مشاركة راس المال الوطني مع راس المال الأجنبي

إن أسلوب الشركة الوليدة المشتركة غالبا ما يكون مفضلا لذا الدول المضيفة، بل أن البعض من هذه الأخيرة تتطلب في تشريعاتها المتعلقة بالإستثمار مساهمة كل من راس المال الوطني مع راس المال الأجنبي في تكوين الشركات الوليدة ، لتكون المساهمة المشتركة بذلك شرطا للسماح لراس المال الأجنبي القيام بالعمليات الإستثمارية فيها وقد تحدد الدولة المضيفة في تشريعاتها نسبة معينة تمثل مشاركةراس المال الأجنبي، بحيث

[24] طلعت جياد لجي الحديدي، المرجع السابق، ص32

في كثير من الأحيان نسبا مساوية أو متفاوتة، فيتملك الطرف الأجنبي نصفراس المال أو اقل من النصف بقليل مثل49 % في حين يتملك النسبة المتبقية الشريك الوطني أو باقي الشركاء ، فالدول المضيفة تتبع خاصة هذا الأسلوب في مجالات معينة كإستخراج الثروات الطبيعية. وقد تقتصر الحصة على الدولة ذاتها، كما يمكن أن تجيز تش ريعاتها الوطنية مشاركة الأفراد اولأشخاص الإعتبارية الخاصة .لكن غالبا ما يفضلراس المال الأجنبي إمتلاكراس مال الشركة حتى يتمكن من إحكام السيطرة عليها خاصة من الناحية الإدارية

ثانيا –الرقابة الداخلية عن طريق مشاركة الكوادر الوطني في إدارة الشركة الوليدة :

تفرض تشريعات بعض الدول المضيفة على المستثمر الأجنبي ضرورة مشاركة الكوادر الوطنية في إدارة الشركة الوليدة ، وخير مثال على ذلك القانون السويسري الذي يشترط أن يكون كافة مدراء الشركات متعددة الجنسيات التي تمارس أنشطتها في الإقليم السويسري حاملين الجنسية السويسرية[25]

الفرع الثاني :الرقابة الخارجية على الشركات متعددة الجنسيات

إن الرقابة الخارجية هي الرقابة التي تتعلق بالإلتزامات والشروط المفروضة من قبل تشريعات الدول المضيفة على هذه الشركات، وتنقسم إلى نوعين من الرقابة، وهي كالتالي:

أولا :الرقابة السابقة على تأسيس الشركة

وهي عبارة عن مجموعة من الإجراء ات والشروط التي تفرضها تشريعات الدولة المضيفة، لتأمين مراقبة أجهزتها المختصة في تأسيس شركة القطاع الخاص التجارية، والتي يندرج ضمنها ما يلي :

[25] بوبرطخ نعيمة، المرجع السابق، ص21

1. ضرورة توافر شروط معينة للموافقة على تأسيس الشركة:

تشترط تقنيات الدول بصفة عامة حصول المستثمر على الترخيص بالإستثمار، والذي يتباين شكله في بعض الدول حسب أهمية المشروع، فيخصص الترخيص الأكثر تعقيدا للمشاريع الكبرى، أما البسيط منه للمشروعات قليلة الأهمية.

وفيما يخص الشركات العملاقة، فتتخذ قرارات الترخيص بموجب مرسوم من مجلس الوزراء ولا يمنح الترخيص بالإستثمار إلا بعد التأكيد من توفر شروط معينة، كتدريب العاملين الوطنيين، اوصلاح ميزان المدفوعات، أو فائدة المشروع للتنمية الاقتصادية ... فمثلا قانون الإستثمار السوري، يشترط للموافقة صراحة على المشروع الإستثماري ما يلي:

-وجوب الانسجام مع أهداف خطة التنمية في الدولة.

-أن يساهم في إنماء الإنتاج القومي، وكذا زيادة فرص العمل.

-أن يقوم بإستخدام الموارد المحلية المتاحة في الإقتصاد الوطني.

-أن يستخدم الآلات والتقنيات الحديثة الملائمة لسد حاجات الإقتصاد الوطني.

-أن يؤدي إلى زيادة التصدير وترشيد الإستيراد[26].

أما قانون تشجيع الإستثمار الليبي فيشترط توفر الشروط اللاحقة الذكر للموافقة على المشروع الإستثماري وهي كالتالي:

-يجب أن ينتج المشروع سلعا للتصدير، أو أن يساهم في زيادة الصادرات، أو يستغنى عن إستراد بعض السلع بصفة كلية أو جزئية.

[26] عبد العزيز قادري، " الإستثمارات الدولية، التحكيم التجاري الدولي، ضمان الإستثمارات"، دار هومة للبطاعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 116.

-أن يتم تحقيق التكامل بين الأنشطة والمشروعات الإقتصادية القائمة، أو تخفيف تكاليف الإنتاج أو المساهمة في توفير موارد الخام ومستلزمات تشغيلها.

-يشترط إستخدام التقنيات الحديثة أو علامة تجارية أو خبرة فنية.

-القيام بإستغلال أو المساعدة على إستغلال مواد الخام المحلية.

-السعي للمساهمة في تنمية وتطوير المناطق النائية أو المتخلفة إقتصاديا.

-أن يساهم في توفير فرص العمل للمواطنين، وتدريبهم على إكتساب المهارات والخبرات [27]

2. حضر ممارسة الشركة لنشاطات معينة:

غالبا ما تمنع الدول المضيفة في تشريعاتها من ممارسة الأجانب أنشطتهم في مجلات محددة من بينها:

أ-الصناعات العسكرية:

وحفاظا على أمنها القومي وخشية من تسرب أسرارها العسكرية، تلجأ الدول المضيفة سواء كانت المتقدمة منها أو النامية إلى منع الشركات متعددة الجنسيات من الإستثمار في مجال الصناعات العسكرية لأن ذلك يشكل تهديدا لسيادتها، إذ يتيح الفرصة للدولة الأم ممارسة ضغوطاتها عليها.

ب-الإعلام:

إن غالبية الدول المتقدمة والنامية ترفض دخول الشركات متعددة الجنسيات في قطاع الإعلام، بإعتباره مجالا حساسا يشكل تهديدا لإستقلالها السياسي.

ت-النشاطات ذات النفع العام:

[27] محسن شفيق، المرجع السابق، ص 331.

هي النشاطات المحظورة على الشركات متعددة الجنسيات المتعلقة بإستغلال الثروات الطبيعية كالبترول... ، تمنع بعض الدول هذه الشركات من الإستثمار في قطاعات المصارف والتأمين[28]

ومما يجدر به الذكر، أن قائمة القطاعات المفتوحة أو المحظورة للإستثمار الأجنبي تتغير دائما وفقا لحاجيات المخططات الوطنية لكل دولة [29]

ثانيا-الرقابة اللاحقة على تأسيس الشركة

هي الرقابة التي تمارس على الشركة بعد تأسيسها، وبدئها بممارسة نشاطاتها التي تأسست من أجلها، وتتخذ هذه الرقابة صورا عديدة ومن بينها:

-1 فرض إلتزامات معينة على الشركات متعددة الجنسيات:

إن الشركة الأجنبية تخضع الإلتزامات الواردة الذكر في قانون الإستثمار والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، فإن لم يكن في الدولة تشريع خاص ينظم الإستثمار الدولي، يتم خضوع الشركات متعددة الجنسيات للإلتزامات المقررة في قانون الشركات الوطنية لأن المشروع الوطني قد فرض هذه الإلتزامات على الشركة الوطنية، وذلك لحماية المتعاملين معها من المساهمين والدائنين وغيرهم، ويكون فرضها أكثر لزوما بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات .خاصة وأن مركزها الرئيسي يوجد خارج الدولة المستضيفة، وبالإضافة إلى أن عدم إخضاعها لتلك الإلتزامات يجعلها في مركز متميز على الشركة الوطنية .وهذا ما ترفضه أي دولة ، وهذه الإلتزامات تتمثل فيمايلي:

أ-الإ لتزام بالقيد في السجل التجاري ومسك الدفاتر التجارية:

---

[28]

[29] عبد العزيز قادري، المرجع السابق، ص 119.

إن نظم التجارة والتشريعات الداخلية للدول المستضيفة للإستثمار تفرض على الشركات التي تقوم بالإستثمار فيها الإلتزام بالقيد في السجل التجاري ، وهذا ما قضى به كذلك المشرع الجزائري في نص المادة 19 من القانون التجاري ، لتمكين الدول المضيفة من الإحاطة بكافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالشركة كحجم راسمالها، جنسياتها، طبيعة النشاط التجاري الذي تمارسه، من خلال هيئاتها الإدارية المختصة

كما أوجبت هذه القوانين على الشركات متعددة الجنسيات مسك الدفاتر التجارة أصولية لتخضع لتدقيق من قبل الجهة الإدارية المختصة

ب-تقديم الميزانية وحساب الرباح والخسائر على الجهة الإدارية المختصة:

تقوم الدولة المضيفة ببسط رقابتها على الشركة الوليدة التي تزاول نشاطها في إقليم الدولة، قصد فرض الإلتزام بتقديم ميزانيتها السنوية حسابا بالأرباح التي حققتها والخسائر التي لحقت بها إلى الجهة الإدارية المختصة.

ج-تقديم معلومات أو بيانات أخرى تطلبها الجهة المختصة:

تنص تشريعات الإستثمار في الدول المضيفة على لزوم كل من الشركات التي تقوم بالعمليات الإستثمارية داخل أقاليمها، إعداد بيان، يبرر عدد العاملين فيها، ومستوى دخلهم وتقديمه للجهات الإدارية المختصة بهدف الوقوف على مدى التأثير الذي تحدثه الشركة على حجم العمل في الدول المضيفة[30]

[30] بوبرطخ نعيمة، المرجع السابق، ص22

2. الرقابة على النقد:

تفرض الدولة المضيفة قيودا قانونية على حرية خروج رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة، والأرباح المحققة أو نسبة منها، خصوصا أن سعي الدولة المضيفة من خلال تقريرها للمزايا والضمانات القانونية لراس المال الأجنبي الإستفادة، منه آملة تحقيق التنمية الاقتصادية غير أن هناك إستحالة لتحقيق هذا الهدف، ما لم تكن غايةراس المال البقاء والإستثمار لفترة طويلة في الدولة المضيفة.

تقوم الشركة الأم و إحدى شركاتها الوليدة بالإقتراض من الأسواق المحلية للدولة التي تستقبلها، شريطة أن تكون تكلفته منخفضة ، ثم تقرضها بدورها لإحدى شركات المجموعة في دولة مضيفة آخرى، على أساس أن تكلفة القرض فيها تكون مرتفعة بحيث تشكل ضررا بليغا بإقصاد الدولة المقرضة، و من ثم تلجأ الكثير من الدول المضيفة إلى منع تصدير راس المال الأجنبي و الأرباح المحققة إلا بعد موافقة سلطاتها الوطنية المختصة، و لهذا فإن العديد من الدول تقوم بخنق راس المال الأجنبي و التضييق عليه [31]

-3. الرقابة على السعار والإنتاج:

إن الشركة الأم هي من تتولى تحديد حجم إنتاج الشركات الوليدة ، وأسعار منتجاتها التي تهدف دوما إلى زيادة أرباحها ، دون مراعاة مصالح الدول المضيفة ، مما أدى بهذه الأخيرة إلى فرض رقابة على حجم و أسعار منتوجات الشركات الوليدة ، لاسيما وأنها تحدد لمنتوجاتها أسعار تفوق المستوى العام للأسعار السائدة في الدولة مما يؤدي إلى تأثر المتوسط العام لدخل الأفراد ، لذلك تجد الدولة تبريرا للتدخل في تحديد حجم إنتاج الشركة

[31] بوبرطخ نعيمة، المرجع السابق، ص22

وتسعيره لغرض حماية الصالح العام، وتحقيق ممارسة الشركة لنشاطها التجاري ، وفقا لما تتطلبه حاجة الس وق الوطني والدولي لتلك المنتوجات، وبالمقابل يجب على الدولة المستقبلة أن تأخذ بعين الإعتبار تكاليف الإنتاج، مع حساب هامش الأرباح وكذا المستوى العام للأسعار أثناء قيامها بالمراقبة.

4-الرقابة الضريبة:

يعد التشريع الضريبي وسيلة جد فعالة من وسائل الرقابة القانونية، التي تفرضها الدولة المضيفة على الشركات متعددة الجنسيات .والمتمثل في إخضاعها للضريبة على الأرباح التجارية في هذه الدولة، كما يخضع أيضا لهذه الضريبة نصيب الشركة الأم من الأرباح التي تحققها الشركة الوليدة متى تحول هذا النصيب إليها

– 5التفتيش:

إن التفتيش يعد من أهم الأساليب الفعالة للرقابة القانونية على أعمال، وقرارات الشركة التي تهدف للإطمئنان على سلامة ودقة مركزها المالي، ومدى إلزامها بأحكام القوانين النافذة في الدولة المضيفة، وتتولى مهمة التفتيش في هذه الأخيرة جهة إدارية مختصة تقوم بكشف المخالفات سواء كانت متعلقة بمخالفة قواعد القانون أو أحكام العقد، وبإعتبار أن الشركات متعددة الجنسيات تمتلك الكثير من الحيل والسبل للتخلص من أي رقابة تعترض سبيلها، ينبغي الجمع بين الرقابتين الداخلية والخارجية لحماية مصالح الدولة، لأن الرقابة الداخلية ضعيفة الأثر ومحدودة النطاق، وكذلك بالنسبة للرقابة الخارجية التي تعتبر غير قادرة لوحدها على تحقيق أهدافها [32].

[32] بوبرطخ نعيمة، المرجع السابق، ص20

من خلال الدراسة التي قمنا بها حول مدى تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي حيث أن أهمية الموضوع التي تكمن في التوسع الكبير لمثل هذا النوع من الشركات والتي أصبح في الغالب يشكل فائدة كبيرة لاقتصاديات الدول العالمية المتطورة والتي اصبحت تتواجد في كل مكان حيث العمل على استغلال ممتلكات الدول النامية المستضيفة حيث توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات لعل من أهمها

1. أصبح واضحا بان الشركات المتعددة الجنسيات باتت تشكل اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي العالمي نتيجة تحكمها بالموارد الطبيعية الكبيرة وسيطرتها على اهم النشاطات الاقتصادية في العالم.
2. شهدت الشركات المتعددة الجنسيات تطور كبير في عددها وفروعها ونشاطاتها وإيراداتها حتى بلغت مبيعاتها تقدر لملاين الدولارات بحكم امتلاكها لرؤوس الأموال الضخمة والإمكانيات الكبيرة والمتطورة تكنولوجيا.
3. تعدد الشركات المتعددة الجنسيات قوة كبيرة في الاقتصاد العالمي اليوم من خلال امتلاكها شبكة معقدة من البنى المؤسسية والتنظيمية من خلال ممارستها لعملها الواسع الذي يمتد الى اغلب دول العالم.
4. أصبحت تلك الشكات تستحوذ على اكثر من ثلاثة أرباع التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق على صعيد العالمي.
5. تهدف العولمة ومن خلال الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها من العولمة الدافعة لها من الوصول الأسواق العالمية وتوحيدها عالمية واحده دون أن يكون هناك فواصل بينهم وان يكون لتلك الشركات الدور الرئيسي بذلك.

الاقتراحات :

1. إعادة النظر في العلاقات بين الدول النامية خاصة والشركات المتعددة الجنسيات بحيث تصبح العلاقة محصورة في مجال استيراد مالا يمكن إنتاجه في تلك الدول من سلع استهلاكية وتامين نجاح سياسة توطين العالم والتكنولوجيا المطورة في الدول النامية وليست التكنولوجيا التي قررت تلك الشركات الاستغناء عنها.

2. التخفيف من التبعية الاقتصادية والغذائية والتكنولوجيا من خلال تنسيق المصالح بين الدول النامية خاصة وهذه الشركات او العالم الصناعي المتطور ويتم ذلك من خلال الجهد الذاتي والجماعي بين الدول.

3. الحد من استقدا الخبرات من الخارج واتباع سياسة انتقائية في ذلك مع تأكيد على إرسال أصحاب الكفاءات للدراسة في الخارج وبشكل مدروس.

4. على الدول النفطية خاصة إعادة توظيف رؤوس أموالها داخل بلدانها بدلا من توظيفها في أسواق المال الدولية للتخفيض من حجم الديون الخارجية على كاهل الدول النامية التي أصبحت أسيرة المساعدات والديون الخارجية لغرض تمويل مشاريع التنمية فيها.

5. تحديد حجم الأرباح وراس المال الذي يسمح للشركات المتعددة الجنسيات بتحويلة الى الخارج وان يتم التركيز على صادرات الدول النامية أولا.

6. توظيف نسبة معينة من الأيدي العاملة من مواطن الدول النامية خاصة او المضيفة لتلك الشركات للعمل معها.

7. أن تتعهد تلك الشركات بالعمل في مشارع ذات الجدوى الاقتصادية للدول المضيفة وفقا لشروط يتم وضعها من قبل تلك الدول بدلا من تركيز تلك الشركات على مورد طبيعي غير متجدد كالنفط مثلا.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. إبراهيما لاخرس،" دورالشركاتعابرةالقاراتفيالصين"،ط1،ايتراكللطباعةوالنشروالتوزيع،القاهرة، 2012،
2. أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2004،
3. أحمدسيعلي، " النظامالقانونيللشركاتعبرالوطنيةالمعاصرةوالقانونالدوليالعام" ،دارهومةللطباعة والنشر ،الجزائر ،2009،
4. باسممحمدصالح،الشركاتالقابضةكصيغةمنصيغالشركاتمتعددةالجنسية،محاضراتملقاةعلىطلابماجستيرجامعةبغدادوجامعةبابل،1999-2000،
5. باسممحمدملحم،بساممحمدالطرانة،" الشركاتالتجارية"،ط1 ،دارالمسيرةللنشروالتوزيع،الأردن،2012
6. حازممحمدعتلم،**أصولالقانونالدوليالعام**،الجزءالثاني،دارالنهضةالعربية،القاهرة، 2001،
7. رمزيزكي،السياساتالتصحيحةوالتنميةفيالوطنالعربي،دارالرازي، عمان ، 2003،
8. طلعتجيادلجيالحديدي،**المركزالقانونيالدوليللشركاتمتعددةالجنسية**،دارالحامدللنشروالتوزيع،عمان،الطبعةالأولى، 2008
9. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2002م
10. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2002م،
11. عبدالعزيزقادري، " الإستثماراتالدولية،التحكيمالتجاريالدولي،ضمانالإستثمارات"،دارهومةللبطاعة والنشروالتوزيع،الجزائر ، 2004،
12. عبدالقادرعزوز ،الشركاتمتعددةالجنسيةودورهافيالاقتصادالعالمي،دارالامل للنشر والتوزيع، حلب 2006 ،
13. عزيزالعكيلي، " الوسيطفيالشركاتالتجاريةدراسةفقهيةقضائيةمقارنةفيالأحكامالعامةوالخاصة"،دار الثقافةللنشروالتوزيع،الأردن،2007
14. فوزيمحمدسامي، " الشركاتالتجاريةالأحكامالعامةوالخاصة،ط6، دارالثقافةللنشروالتوزيع،الأردن،2012،
15. محمد السيد سعيد، الشركات المتعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1978م).
16. محمدصبحيالاتربي،مدخلإلىدراسةالشركاتالاحتكاريةالمتعددةالجنسيات،دارالثورةللصحافةوالنشربغداد،1977 ،
17. محمدطلعتالغنيمي،**الأحكامالعامةفيقانونالأمم-قانونالسلام**،منشأةالمعارف،الإسكندرية،1970 ،
18. ملكحسان،" التحكيمكضمانةإجرائيةللمستثمر"،رسالةماجستير،كليةالحقوقوالعلومالسياسية،الطارف، 2000،
19. منقاسم،الشركاتالمتعددةالجنسياتوأهميتهافيالاقتصادالعالمي،النشرةالاقتصادية،بنكمصر،السنة4 ، العدد 1 ، 1988 ،
20. نزارذيابعساف،مشاكلنقلالتكنولوجياوتطويعهافيالدولالنامية) رؤيةاقتصادية (بحثمنشورفيالمجلة،العراقيةللعلومالاقتصادية،كليةالادارةوالاقتصادالمستنصرية،المجلدالثالث،العددالسادسلسنة2005 ،

قائمة المراجع

21. هدسونجون،وهرندرمارك،العلاقاتالاقتصاديةالدولية،ترجمةمنصورطهومحمدعليعبدالصبور ، دارالمريخ،السعوديةلنشر ، 1987،

22. يحيى عبد الرحمن رضا، الجوانب القانونية لمجموعة الشركات عبر الوطنية، دار النهضة، القاهرة 1994م

ثانيا: مذكرات التخرج

ولدمحمدعيسىمحمدمحمود،" الشركاتمتعددةالجنسياتاقتصادياتالبلدانالعربيةفيظلالعولمةالاقتصادية"، رسالةماجستير ،قسمالعلومالاقتصادية،جامعةالجزائر ، 2004-2005

بالمهنيابتسام،" الشركاتمتعددةالجنسيات"،رسالةماجستير ،كليةالحقوقوالعلومسياسية،جامعةأدرار ، 2000

ثالثا: مجلات

نوزادعبدالرحمنالهيتي،الشركاتالمتعددةالجنسياتودورهافيالاقتصادالعالمي،مجلةالعلوم الإنسانية، العدد2007،32،

ِكريمنعمة،أهميةودورالشركاتمتعددةالجنسياتفيالاقتصادالعالميالجديد،مجلةالعلوم الإنسانية، العدد 27 ،2006 ،

بلمديونيمحمد،بوقرطربيعة، دورالشركاتالمتعددةالجنسياتفيتحقيقالتنمية، مجلةصوتالقانون ، المجلدالثامن،العددخاص ، 2022

عبدالسلامأبوقحف،" اساسياتإدارةالاعمالالدولية"،ط7 ،منشوراتالحلبيالحقوقية،بيروت،2007..

رابعا: القوانين :

[1]المرسومرقم75-59 المؤرخفي 70 رمضان 1395، الموافقل 26سبتمبر 1975، المتضمنقانونالتجاري، المعدل والمتمم، الجريدةالرسمية،عدد101، ص 2007.

الأمر رقم 75-58 المؤرخفي20رمضان1395،الموافقل26سبتمبر 1975،قانونالمدني،المعدل والمتممبموجبالقانون 07-05 المؤرخفي13ماي2007، الجريدةالرسمية،العدد 31، 2007.

ص734

خامسا : مواقع الكترونية

أنوارالعبدلاويالمروني،مصطفىالرقاي،" علاقةالدولةبباقيالفاعليينالدوليينالشركاتمتعددةالجنسية- نموذجا "، مركز راشيلكوريلحقوقالإنسان،كليةالحقوقسلا،الرباط،2013 ، على الموقع [http://rachelcenter.ps] تاريخالإطلاع 20223/04/24 (12.00)

بابكرعباسالأمين، " النفوذالسياسيةللشركاتمتعددةالجنسيات" ،الحوارالمتمدن،العدد 2988 ، [http://www.m.ahewar.org] ، تاريخالإطلاع 20223/04/24 (12.00)

شقيرمحمدلبيب،" الوحدةالًقتصاديةالعربيةتجاربهاوتوقعاتها"،مركزدراساتالوحدةالعربية،بيروت، 1986

قائمة المراجع

حسنزعرور ،" الآثارالًقتصاديةوالًجتماعيةللشركاتمتعددةالجنسيات"،مجلةالدفاعالوطنياللبناني، العدد 01 ،كليةالعلوموالتوثيق،الجامعةاللبنانية،لبنان،تموز ،1998 [https://www.lebarmy.gov.lb/ar] ، تاريخالإطلاع 2023/04/24.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	
اهداء	
مقدمة	**01**
الفصل الأول الإطار المفاهيمي لشركات المتعددة الجنسيات	
المبحث الأول: مدلول لشركات متعددة الجنسيات	**07**
المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات	**07**
المطلب الثاني: الشخصية القانونية الشركات متعددة الجنسيات	**16**
المبحث الثاني: الإطار القانوني لشركات متعددة الجنسيات	**27**
المطلب الأول: مكانة الشركات متعددة الجنسيات	**27**
المطلب الثاني: أنواع الشركات متعددة الجنسيات	30
الفصل الثانيأثار الشركات متعددة الجنسيات والاقتصاد العالمي	
المبحثالأول :الاثارالاقتصاديةوالاجتماعيةللشركاتالمتعددةالجنسيات على الاقتصاد العالمي .	**34**
المطلب الأول: الآثارالاقتصادية والاجتماعيةلنشاطالشركاتالمتعددةالجنسيات:	**34**
المطلب الثاني: الشركاتالمتعددةالجنسياتودورهافينقلالتكنولوجيا.	**37**
المطلب الثالث : دورالشركاتفيالاقتصادالعالمي	**40**
المبحثالثاني :آثارالشركاتمتعددةالجنسيات	**43**
المطلبالأول:الآثارالناجمةعننشاطالشركاتمتعددةالجنسيات	**43**
المطلبالثاني :تنظيمالرقابةالقانونيةلنشاطالشركاتمتعددةالجنسيات	**53**
الخاتمة	**63**
قائمة المراجع	
فهرس المحتويات	

فهرس المحتويات

ملخص الدراسة

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من العوامل الدافعة باتجاه بروز ظاهرة العولمة بسب ما تملكه من امكانيات هائلة سواء كانت هذه الامكانية مادية او بشرية ساعدتها على الانتشار الو سع والسريع وتمارس هذه الشركات نشاطها الاقتصادي في مختلف دول العالم وتسيطر على اقتصاديات الدول النامية بشكل خاص من خلال سيطرتها على مصادر الموارد الاولية في تلك الدول اضافة الى سيطرتها على القرار السياسي في اغلب تلك الدول ويتفق معظم الكتاب والباحثين والفقهاء الاقتصاديين والقانونيين على ان ظهور هذه الشركات بدا منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما بدأت الشركات الأمريكية والأوربية واليابنية بنشر نشاطها الانتاجي وتوسيع استثماراتها خارج حدودها الاقليمية والوطنية وقد عرفت تلك الشركات بأكثر من تعريف على انها تلك الشركات التي تمارس نشاطها صناعياً وتجارياً وقد تطورت تلك الشركات بشكل لافت للنظر وقد كان وراء ذلك التطور والظهور عوامل اقتصادية وقانونية وسياسية واجتماعية ساعدت على منح هذه الشركات السيطرة على سياسات العديد من دول العالم وفي هذا البحث الموسوم أليب الحد من نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وانعكاسها على اقتصاديات الدول النامية

الكلمات المفتاحية: الشركات متعددة الجنسيات ، الاقتصاد العالمي

Resumé

Les entreprises multinationales sont parmi les moteurs de l'émergence du phénomène de la mondialisation en raison de l'énorme potentiel qu'elles possèdent, qu'il soit matériel ou humain, qui a contribué à leur diffusion large et rapide.Ces entreprises exercent leur activité économique dans différents pays du monde. le monde et contrôlent les économies des pays en développement, en particulier par leur contrôle sur les sources de ressources primaires dans ces pays, en plus de leur contrôle sur la prise de décision politique dans la plupart de ces pays. La plupart des écrivains, chercheurs, économistes et juristes s'accordent à dire que l'émergence de ces entreprises a commencé à la fin du XIXe siècle lorsque les entreprises américaines, européennes et japonaises ont commencé à étendre leurs activités productives et à étendre leurs investissements au-delà de leurs frontières régionales et nationales. Ces entreprises étaient connues par plus d'une définition comme les entreprises qui mener à bien leurs activités industrielles et commerciales, et ces entreprises se sont remarquablement développées, et derrière ce développement et cette émergence se cachent des facteurs économiques, juridiques, politiques et sociaux qui ont contribué à donner à ces entreprises le contrôle des politiques de nombreux pays du monde. les entreprises multinationales et leur impact sur les économies des pays en développement

Mots-clés : multinationales, économie mondiale

Abstravt

Multinational companies are among the driving forces behind the emergence of the phenomenon of globalization due to the enormous potential they possess, whether material or human, which has contributed to their wide and rapid spread. These companies exercise their economic activity in different countries of the world. the world and control the economies of developing countries, particularly through their control over the sources of primary resources in these countries, in addition to their control over political decision-making in most of these countries. Most writers, researchers, economists and jurists agree that the emergence of these companies began at the end of the 19th century when American, European and Japanese companies began to expand their productive activities and expand their investments. beyond their regional and national borders. These companies were known by more than one definition as the companies that carry out their industrial and commercial activities, and these companies have developed remarkably, and behind this development and this emergence are hidden economic, legal, political and social factors which have helped give these corporations political control in many countries around the world. multinational enterprises and their impact on the economies of developing countries

Keywords: multinationals, global economy